



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

آجال الحل ليست مفتوحة زمنياً!

تعاني سورية جملة من الأزمات المعقدة والمتراكبة، والتي يزداد تعقيداً مع كل يوم تأخير إضافي في البدء بحلها حلاً شاملاً. ولعل بين أهم هذه الأزمات ما يلي:

1- تقسيم الأمر الواقع الذي ما يزال مستمراً بالمعنى العملي حتى اللحظة، والذي يضع البلاد تحت 5 إلى 6 مناطق تعيش كل منها واقعاً مستقلاً نسبياً عن بقية المناطق.

2- يسهم هذا الأمر في منع تشكل سوق اقتصادية وطنية واحدة، تعتبر نقطة الانطلاق، والشروط اللازم غير الكافي، لإعادة إقلاع الاقتصاد الوطني.

3- الدمار الهائل في البنى التحتية، واستمرار لجوء ملايين السوريين خارج البلاد، والذين ما يزال قسم مهم منهم يتهمل في الرجوع حتى يطمئن للأوضاع في البلاد، والتي ما تزال غير مطمئنة وغير مستقرة، ناهيك عن أن ملامح هجرة معاكسة قد بدأت بالظهور.

4- السلاح المنفلت الذي ما يزال موجوداً في كل أماكن سورية، ولم يتم حتى اللحظة التقدم بشكل فعلي باتجاه حصره على أساس التوافق بين السوريين، وضمن مؤسسات وطنية تحوز إجماعاً وطنياً عاماً.

5- العقوبات الاقتصادية الغربية التي تخنق البلاد وتعيق إلى حد بعيد إمكانيات الاستثمار.

6- الاعتداءات «الإسرائيلية» المتكررة، وعمليات التوغل البري والتخريب العلنية، والدفع باتجاه تقسيم البلاد عبر البوابة الطائفية والقومية.

7- السلوك المنفلت والطائفي لقسم من حملة السلاح، سواء منهم من يتم تشغيلهم من بقايا تجار الحرب المرتبطين بالنظام سابقاً، أو من الأجانب الذين لا ينظرون لسورية كلها إلا بوصفها محطة مؤقتة لا بوصفها وطناً، أو أصحاب العقليات الثأرية الانتقامية التي لا يمكن بناء أوطان بالاستناد إليها، بل يمكن فقط تخريبها.

8- نسب البطالة والفقر الهائلة، والتي تضع ملايين السوريين ليس فقط تحت خط الفقر، بل وتحت خط الجوع، والتي تساهم في تعزيزها السياسات الحكومية غير المدروسة في عمليات الفصل الواسع النطاق، وعمليات رفع الدعم والتوجه نحو ما يسمى «الاقتصاد الحر»، وفي الحقيقة التوجه نحو الاستمرار في مركزة الأموال والشأن الاقتصادي في أيدي قلة قليلة متحكمة.

هذه الأزمات هي بعض جوانب أزمة وطنية شاملة تهدد السلم الأهلي ووحدة البلاد واستمرارها. وخريطة الحل واضحة ومعروفة بالنسبة للجميع، الموافقين عليها وغير الموافقين عليها، وجوهرها هو الانفتاح على السوريين والاستناد إليهم، عبر مشاركة حقيقية، عبر مؤتمر وطني عام يتم فيه وضع كل المسائل العالقة على الطاولة للوصول إلى توافقات بين السوريين حول كيفية إدارة بلادهم، وعبر حكومة وحدة وطنية شاملة ووازنة وواسعة التمثيل تكون مخرجاً من مخرجات المؤتمر الوطني. ما يمكن إضافته في هذا السياق، هو أن آجال الوصول إلى هذا الحل ليست مفتوحة زمنياً؛ فإلى جانب خطورة الأزمات وتفاقمها داخلياً، فإن سرعة تطور الأحداث على المستوى الإقليمي والدولي، تسمح بالقول إن النافذة الزمنية المتاحة أمامنا محدودة وصغيرة، ويمكن قياسها بأشهر قليلة لا أكثر. وفي حال لم يتم التعامل معها بمسؤولية وطنية وإنسانية عالية تجاه البلاد وأهلها، فإن الفرصة سيتم تفويتها وسيفتح الباب من جديد نحو المخاطر الكبرى التي لا تتعلق بالسلطة وبمن يكون فيها فحسب، بل وأهم من ذلك، بوجود البلاد نفسها وبوحدتها.



حصار المأساة الغذائية: كيف دفعت

النيلبيرالية سورية إلى حافة المجاعة؟ [12]

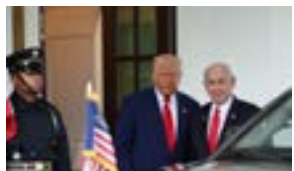
شؤون عربية ودولية



حرب تجارية
ضد الجميع

17

ملف «سورية 2025»



صحف الكيان: ثلاثة ملفات نصب في
تعميق أزمة الكيان، وأمريكا في مركزها

06

شؤون محلية



«شام كاش» من وسيلة
دفع إلى أداة نفوذ

05

شؤون عمالية



ماذا بعد الإجازات
المنووحة قسرياً بأجر

02

قرار حكومي عام خير من القرار الخاص



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ماذا بعد الإجازات الممنوحة قسرياً بأجر

منذ سقوط النظام واستلام زمام الأمور من قبل حكومة تصريف الأعمال كانت الخطوات الأولى لهذه الحكومة هي إعادة النظر بواقع العمال السوريين من حيث هيكلية وجودهم في أماكن عملهم وهذه الهيكلية أو إعادة الترتيب من وجهة نظر الحكومة السابقة التخلّص من فائض العمالة وخاصة أولئك العمال المعينون على أساس أبناء الشهداء أو زوجاتهم. وطالت هذه الإجراءات كل مواقع العمل الإنتاجية منها والخدمية والتعليمية حتى بتنا أمام كارثة حقيقية مست مئآت ألوف الأسر التي أصبحت بلا مورد تعتنش منه، رغم ضالة تلك الموارد التي كانوا يحصلون عليها.

استخدمت حكومة تصريف الأعمال عدة طرق في صرفها للعمال منها التسريح المباشر ومنها، وهو الأعم، إعطاء العمال إجازات قسرية لمدة ثلاثة أشهر مع دفع الرواتب لهم عن هذه المدة، ليعاد النظر بأوضاعهم بعد ذلك. وهذا الإجراء الذي أقدمت عليه حكومة تصريف العمال ليس له مستند قانوني في قوانين العمل السورية، والآنكى من هذا أن الحكومة في صرفها للعمال بالأشكال المختلفة لعملية الصرف لم تزود العمال بالوثيقة التي تبرر غيابهم عن العمل وخاصة العمال الذين أعطوا إجازات قسرية.

عمليات الصرف المختلفة لم يكن العمال راضين عنها أو قابلين بها لأنها تعرضهم لمخاطر كثيرة مرتبطة بمعيشتهم ومعيشة عائلاتهم. ليس هذا فقط بل تحمل تلك الإجراءات مخاطر اجتماعية وسياسية واقتصادية أيضاً، ويبدو أن من أوعز بتلك الإجراءات بحق العمال لم يعي تلك المخاطر المترتبة عليها.

بعد استلام الحكومة الجديدة لمهامها الموكلة إليها أخذت تعيد النظر بقوائم العمال المبعدين عن عملهم، وبدأت بإعادة أعداد منهم إلى أعمالهم السابقة، وهذا حدث في قطاع السكك الحديدية وبعض معامل النسيج. وهذا الإجراء صحيح ولكنه غير كاف؛ أي يجب اعتماد معايير حقيقية تؤمن عودة العمال إلى أعمالهم.

بالنسبة للعمال الذين أعطوا إجازات قسرية قاربت تلك الإجازات على نهايتها، وهم أصبحوا معرضين لخسارة حقوقهم في حال استمر تغييبهم عن العمل بعد انتهاء إجازاتهم، حيث سيعتبرون بحكم المستقيل وهذا يعرضهم للخسارة في حقوقهم كافة، وخاصة حقهم في العودة إلى العمل، وحقوقهم التأمينية ويجعل جزءاً كبيراً منهم ينضم إلى جيش العاطلين عن العمل. إن الخطوة الصحيحة التي لها مردود وطني واقتصادي واجتماعي هي إعادة كل العمال إلى مواقع عملهم. والعمل والإنتاج هو من سيفرز العمال الجادين عن غيرهم، وبهذا تكون الضمانة الواقعية لحقوق العمال كلها.

أصدرت بعض الهيئات الحكومية خلال الأيام الماضية جملةً من القرارات المتضمنة طيّ قرارات سابقة بالفصل أو إنهاء الإجازة المأجورة وعودة الموظفين إلى أعمالهم، وهي بمجملها إيجابية ومبشرة وبالاتجاه الصحيح. ورغم أنها حتى الساعة لم تتجاوز عدد أصابع الكف، إلا أنها تحمل دلالات وانعكاسات ممتازة. ولكنها بالوقت ذاته مقلقة؛ كونها تصدر مخصصة بقوائم اسمية انتقائية لعاملين بمؤسسات أو مديريات بعينها دون سواها. فالقرار الخاص بالسكك الحديدية مثلاً صدر باسم إدارة المؤسسة، في حين صدر قرار عمال المؤسسة العامة للحبوب وفروعها عن وزارة الاقتصاد والصناعة؛ أي أنه قرار وزارتي. فما الذي يمنع الوزارة من إصدار قرار عام يشمل كافة الهيئات المنضوية تحتها؟

■ فرح عمار

جلّ ما نخشاه أن تكون القرارات انتقائية ووفق معايير غير واضحة، شأنها شأن القرارات الحكومية السابقة التي أضرت ضرراً بالغا بالعمل والعمال معاً. فأصوب القرارات اليوم وأضمنها هي التي تشمل جميع الوزارات والهيئات دون استثناء أو تحييد؛ كي لا نعود للمربع الأول. فالحكومة السابقة حين تراجعت عن العديد من قرارات الفصل أو عدم تجديد العقود أو إلغائها، لم تقم بذلك إلا بعد أن حدث خلل في عمل مؤسسة أو مديرية، كما حصل بالقطاع الصحي والتعليمي والمصرفي. وهذا ما جعل التراجع عن القرارات ترقياً وذا تأثير نسبي، لا يحل المشكلة المركبة من تدخل مصلحة العمل والعمال معاً. وبالتالي، فإن أي محاولة لفصل المصلحتين ستضر حتماً بالأخرى. لذلك، لا بد من وضع الحصان أمام العربة من جديد، وإلغاء كل القرارات السابقة، ثم وضع المعايير التي يكون ضابطها الأساس مصلحة العمل والعمال معاً.

الأولوية لإلغاء القرارات السابقة
لا بد أن تتجنب الحكومة التي باشرت أعمالها أخطاء الحكومة السابقة التي لم

تحدد أهدافها مسبقاً، ولم تضع الخطط اللازمة والموصلة إليها، فغابت البرامج وحضر الارتجال والتخبط، وعمت الفوضى. إلا إن كان هدفها الفوضى ذاتها، فإنها نجحت بذلك أعظم نجاح! يضاف إلى ذلك حرمان عمال القطاع العام من الحد الأدنى للأمان الوظيفي والمعيشي، مما زاد الطين بله، ودفع خطوة إضافية باتجاه المخاطر والمهالك الكبرى للبلاد والعباد. فالأولويات هنا مهمة جداً، وليس من الصواب تقديم إحداها على الأخرى دون دراية أو دراسة عميقة. فالملاكات البشرية العديدة للقطاع الحكومي - بغالبية - ليست فائضة أو فاسدة. ولتحديد ذلك، لا بد من العمل بجديّة ضمن أولوية أساسية، وهي الحفاظ على العمال وحقوقهم بعيداً عن أي معايير خارج إطار المعيار الحقوقي والوظيفي الوطني الجامع. وهذا ما يضمن فرز العناصر الفاسدة دون أخطاء تذكر.

حقوق العمال أولاً

حين تكون المفاضلة في هذه المرحلة بين أهمية الأمان الوظيفي لموظفي القطاع العام وبين أهمية إعادة الهيكلية، فمن الطبيعي أن تكون لصالح الأمان الوظيفي، والتعاطي معه كتابت، لتصبح

إعادة الهيكلية هي العنصر المتغير الذي يحتاج للتعامل الذكي والجاد معه، كي يتناسب مع ضرورة حفاظ العمال على وظائفهم. فمثلاً، إن كان هناك خمسون عاملاً لا يوجد لهم عمل، يجب إحداث أعمال لهم أو تأهيلهم لأعمال جديدة، لا فصلهم أو التفريط بهم وبخبراتهم. وهذا ما يجب أن ينطبق على منشآتهم؛ فبدل أن تقوم بخصخصة هذا المعمل أو ذلك، تقوم بتشغيله، فنكسب المعمل والعمال. وعلى هذا القياس نستمر. وللسنا نبالغ إن قلنا إن واقع القطاع العام اليوم يحتاج لزيادة الملاكات العددية على قاعدة حاجة البلاد لقطاع عام إنتاجي يكون رأس الحربة وقاطرة النمو الاقتصادي لسورية، وقطاع عام خدمي يكون لفقرى سورية قبل الأغنياء منهم. وأما الفساد - الكبير منه والصغير - فليس من الصعوبة انتزاعه من القطاع الحكومي ضمن القوانين والأنظمة، إن توفرت الإرادة والإدارة السياسية لذلك. من هنا، يجب على الحكومة المسارعة بطي كل القرارات السابقة بقرار حكومي واحد صادر عن الحكومة ككل، والمضي باتجاه اقتلاع الفساد، والنهوض بالإصلاح والنمو.

عيد الاستقلال والعمال

يصادف في الأيام القليلة القادمة من صدور هذا العدد من «فاسيون» الذكرى التاسعة والسبعون لاستقلال سوريا الذي تحقق في أواسط نيسان من عام 1946، حيث تم إجلاء آخر جندي من القوات المستعمرة للبلاد في 17 نيسان. ويعتبر يوم الاستقلال من أهم الإنجازات الوطنية التي تحققت خلال القرن الماضي في تاريخ بلادنا، منذ معركة ميسلون وانطلاق الثورة السورية الكبرى.

■ نبيك عكام

لم تكن الحركة العمالية في سوريا بعيدة عن مجرى الحركة الوطنية في البلاد، بل كانت جزءاً مهماً من الحركة المناهضة للاستعمار الفرنسي. ومن خلال استخدامها لأدواتها المعروفة والمجربة لدى الحركات العمالية والنقابية في العالم، مثل الاعتصامات والإضرابات والمظاهرات، سعت إلى تحقيق حقوقها المعيشية والمطالبية بأجور عادلة، إضافة إلى حقوقها التشريعية في قانون عمل يضمن جميع حقوقها. وبهذه الطريقة، استطاعت تأسيس تنظيمها النقابي. وحققت الحركة النقابية العديد من المكاسب في ظل الصراع ضد الاستعمار الفرنسي وخلال النضال من أجل تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة، مثل زيادة الأجور، وتحديد ساعات العمل، وإجازات مدفوعة الأجر، وتأمين العلاج الطبي، وتعويزات مالية مجزية عند نهاية الخدمة، إضافة إلى منع التسريح التعسفي. وهكذا اكتسبت الحركة النقابية وزناً عمالياً وشعبياً



وهذا الدور يمكن أن تلعبه الحركة النقابية في هذه الظروف المعقدة، خاصة بعد سقوط سلطة الاستبداد، حيث يشتد الصراع من أجل حقوق العمال، مثل الأجر المجزي الذي يتناسب مع تكاليف المعيشة، ومنع التسريح التعسفي، وإعادة تشغيل القطاعات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص لخلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة. إن الاحتفال الحقيقي بالجلاء يتمثل اليوم في رسم مستقبل جديد لسوريا، لتكون دولة ديمقراطية مدنية تقاوم المشاريع الصهيونية.

فالمطلوب من الحركة النقابية والشعب السوري هو الحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها، التي تخلت عنها السلطة السابقة، والسعي نحو نظام يحقق أعلى مستوى من العدالة الاجتماعية ومعدلات النمو الاقتصادي. وهذا يتطلب إرادة وفعالاً حقيقياً من الحركة النقابية والطبقة العاملة، وأن تعود الحركة إلى استقلاليتها التي سلبت منها منذ سبعينيات القرن الماضي بفعل القمع والاستبداد، وتسلس العناصر الانتهازية المرتبطة بأجهزة السلطة إلى مفاصلها.

خاضت الحركة النقابية والطبقة العاملة معارك وطنية وطبقية صعبة إلى جانب القوى الوطنية والتقدمية المناهضة للاستعمار، واكتسبت من خلالها خبرات كبيرة. وأصبحت الحركة النقابية قوة مهمة في مواجهة المستعمرين، كما أدرك العمال من العدو الأول لمصالحهم، وبالتالي وجب النضال ضد كل من يمثلها، كما اكتشفوا أن الاستغلال لا وطن ولا دين له. إن التحدي اليوم يوازي تحدي الجلاء، لكن بمستوى أعلى.

خلال كفاحها ضد الاستعمار وفي سبيل تحسين أوضاع العمال وجميع الكادحين. ولم تكن الحركة النقابية لتحقيق هذه المكاسب لو أنها استسلمت لضغوط أرباب العمل أو الأجهزة الحكومية التي فرضها الاستعمار الفرنسي. كما لم تكن لتتمكن من اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الداخلية وحقوق ومصالح العمال والفقراء من الكادحين لولا استقلاليتها. وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع المعيشية ومرارة الفقر، وما تعرضت له من قمع وسجون واعتقالات،

الطبقة العاملة



كيبك: إضراب جديد في 400 حضانة أطفال
عاد معلمو ومعلمات رعاية الأطفال في 400 حضانة ممولة من القطاع العام إلى الإضراب يوم الثلاثاء 8 نيسان لليوم العاشر، حيث تعد الأجور نقطة الخلاف الرئيسية في المفاوضات. وانضم بعض أولياء الأمور إلى الإضراب، مصطحبين أطفالهم، لدعم المطالب. وفي مؤتمر صحفي، أعلنت ممثلة النقابة عن ثلاثة أيام إضافية من الإضراب المخطط الأسبوع المقبل. وأوضحت أن المفاوضات مع أصحاب العمل ووزارة الأسرة ومجلس الخزانة في كيبك مستمرة، لكن مسألة الرواتب لا تزال عالقة. وقالت: «نطالب الحكومة بزيادة رواتب بنسبة 17,4% على مدى خمس سنوات» وحذرت من أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق قريباً، قد يتحول الإضراب إلى إضراب عام مفتوح.



اليونان: إضراب عام على مستوى البلاد
أعلنت النقابتان الرئيسيتان للعمال في القطاعين العام والخاص يوم الأربعاء 9 نيسان عن إضراب وطني بمشاركة واسعة من اتحادات ونقابات مختلفة، للمطالبة بإصلاحات جوهريّة. وشمل الإضراب قطاعات متعددة، منها مراقبو الحركة الجوية، والبحارة، والمعلمون، وموظفو البلديات، مما أدى إلى تعطيل النقل العام. وتتضمن مطالب النقابات: - زيادة الأجور. - اتخاذ إجراءات لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. - تحسين حماية العمال وأنظمة السلامة في أماكن العمل. - تحديد الحد الأدنى للأجور عبر المفاوضات الجماعية، وليس بالقرار الحكومي. - تعميم اتفاقيات العمل الجماعي في جميع القطاعات. - استعادة حقوق العمال التي ألغيت خلال فترة التقشف. - توفير سكن بأسعار معقولة. - تحقيق عدالة ضريبية وتقديم إعفاءات للعمال والمتقاعدين. - معالجة نقص العمالة في معظم القطاعات. - تعزيز الحقوق النقابية.



نيجيريا: عمال شركة أونديو بوليتكنيك يبدؤون إضراباً

بدأ عمال معهد روفوس جيوا بوليتكنيك في ولاية أونديو يوم الثلاثاء 8 نيسان إضراباً مفتوحاً بسبب عدم دفع الرواتب من قبل حكومة الولاية. ونظم العمال المضربون، المنتمون إلى نقابة الموظفين غير الأكاديميين ورابطة كبار الموظفين في معهد البوليتكنيك النيجيرية، احتجاجاً سلمياً في حرم المؤسسة للتعبير عن مطالبهم. وكشف الموظفون عن استحقاقهم رواتب ستة أشهر، واتهموا الحكومة بعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني. وحمل المحتجون لافتات كتب عليها: «نحن جائعون، ادفعوا رواتبنا المتأخرة لسنة أشهر» وطلبوا بتسديد مستحقات الترقية المؤجلة لأعوام 2022 و2023 و2024. وأكدوا أن الكثيرين منهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية بسبب عدم صرف الأجور. وحذروا من أن الفشل في الاستجابة السريعة قد يؤدي إلى اضطرابات مطولة.



إنكلترا: إضراب عمال مطار جاتويك

من المقرر أن يُضرب عمال العمليات في مطار جاتويك يوم الجمعة 18 نيسان، ويستمر الإضراب حتى صباح الثلاثاء 22 نيسان. ويشارك في الإضراب العمال الذين يعملون في شركة «ريد هاندلينج» للمناولة الأرضية، بالإضافة إلى عمال مناولة الأمتعة، وموظفي تسجيل الوصول، وموجهي الرحلات الجوية في شركات الطيران النرويجية، ودلتا، وتاب، وإير بيس. وسوف تتعطل نحو 50 رحلة جوية يومياً. وتقول نقابة «يوناييت» إن الإضراب جاء احتجاجاً على عدة قضايا، منها «استمرار سوء إدارة نظام المعاشات التقاعدية للشركة» والذي تقول إنه مستمر منذ أكثر من عام، بالإضافة إلى التأخر في دفع الرواتب. وصرحت الأمينة العامة للنقابة «لقد سئم العمال من تلاعب ريد هاندلينج بخطط تقاعدهم، ومن انتظارهم لأسابيع للحصول على رواتبهم المستحقة نظير عملهم الدؤوب. لن نقف النقابة مكتوفة الأيدي بينما يُعامل أعضاؤها بهذه الطريقة المروعة».

الحوار العمالي النقابي الشامل مفتاح العودة



إقصائية أو أحادية. ويرتقي الحوار العمالي النقابي لمستوى الضرورة الوطنية، لأن الوضع الحالي يحتاج لتجاوز خطر التقسيم الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، وفرط عقد الوحدة الوطنية الجامعة. ولطالما كان دور الطبقة العاملة والحركة النقابية دوراً ريادياً في الحفاظ على الوحدة الوطنية، ليس على المستوى النظري أو الفكري فحسب، بل على المستوى العملي الملموس، والشواهد على ذلك كثيرة.

الدور يرفع الوزن والوزن يوسع التنظيم
إن الفائدة التي ستجنيها المنظمة العمالية بإطلاق الحوار عظيمة على كل المستويات والجوانب، كونها تلمّ الصدع القائم بينها وبين العمال، وتجعلهم شركاء حقيقيين في صناعة القرار وتحمل المسؤولية في آن معاً، فتعزز وحدتهم فيما بينهم ووحدتهم معها، وتكتسب وزناً مؤثراً تحتاجه في معاركها الطبقيّة والاقتصادية والمعيشية والحقوقية والتشريعية، والتي ستزداد حدتها كلما مرت الأيام. وكذلك سيجعلها قادرة على توسيع صفوفها وقاعدتها الشعبية، خاصة في صفوف عمال القطاع الخاص كماً ونوعاً، والذين بغالبيتهم لا يعرفون أهمية النقابات، وجزء كبير منهم لم يسمع بها قط. وإن كان هناك سبب أساسي لعزوفهم عن الانتساب والانضمام للمنظمة في العقود الماضية، فهو غياب الوزن لغياب الدور والنتائج، ولعجزها عن انتزاع قناعات تحتاج لعناصر لا تتوفر في المنظمة العمالية اليوم. لكنها بإرثها وتاريخها وحجمها تمتلك عناصر نهضتها المستحقة منذ حين، ولا يظنُّ أحدٌ بأن هناك أسباباً موضوعية لعدم حصول ذلك، فكل ما يتطلبه الأمر هو قراءة الواقع كما هو، وتوفير الإرادة والقرار. وهذا تماماً ما سيوفره الحوار الشامل المطلوب.

الاقتصاديّين. أما الحوار مع القوى السياسية الفاعلة والاتحادات النقابية الأخرى، كغرف الصناعة والمحامين والمهندسين وغيرها، وتيارات المجتمع المدني والأهلي، فإنه يساعد على تحقيق أهداف عديدة، أهمها الحوار ذاته، كونه كان غائباً طوال عقود، مما جعله خارج ثقافة السوريين وممارساتهم. ولا بد من العودة إليه وجعله أداة للصراع والتفاهم في آن معاً. وستكون مخرجاته أرضية مناسبة للانطلاق نحو الخطوات التالية، المشتقة من برنامج يكتسب عناصر ثرية مصدرها الحوار وتبادل الأفكار والأدوات. وهذا ما من شأنه رفع وزن الحركة النقابية وإعادتها للحياة السياسية والاجتماعية من جديد.

الحوار العمالي النقابي ضرورة وطنية
المعالجة المنطقية، فإن استمرار المنظمة العمالية في التفرقة والانعزال عن النشاط السياسي والاجتماعي المتصاعد يهدد وحدتها إذا ما طال أمده. فالطبيعة تأتي الفراغ، ولن ينتظرها الواقع المتغير. فإما أن تبادر للانفتاح على كل القوى وعلى الطبقة العاملة أولاً، لتعيد تكوين رؤيتها وبرامجها النضالي، أو سيتشكل في ظل نشاط القوى العاملة كيانات أخرى كنتيجة حتمية للنشاط العمالي في الحياة السياسية العامة. وهذا ليس في صالح العمال أولاً وأخيراً، ولكنه سيفرض عليهم موضوعياً إذا ما استمرت الأمور على حالها. ومن المخيف أن يتوهم القائمون على المنظمة العمالية بأنهم يستطيعون المضي قدماً دون حوار شامل وبشكل منفرد، بعيداً عن القوى العمالية الحية والقوى السياسية الفاعلة. فالبنية التنظيمية والفكرية للمنظمة لم يجر عليها التغيير اللائق للمرحلة الحالية من جهة، ولا تحظى بتأييد ورضا الطبقة العاملة من جهة أخرى، مما يجعلها محكومة بالحوار والمشاركة على قواعد ديمقراطية غير

لا يختلف اثنان على أن وضع الطبقة العاملة في سورية لا يسر صديقاً أو حليفاً أو نصيراً، سواء في القطاع العام أو الخاص، وهذا ما ينعكس أيضاً على الحركة النقابية بأسرها والتنظيم النقابي ضمناً. وبما أن هذا الواقع الحالي للتنظيم النقابي ليس بجديد، وليس هناك من طروحات أو برامج أو معالجات في جعبته حتى الآن، فإن ذلك يجعله يحتاج لفعّل يدب الحياة فيه، ويلملم فوضاه، ويساعده على تخطي انتكاساته المستمرة ليستطيع ممارسة دوره الوظيفي. فالطبقة العاملة في هذه المرحلة بأمس الحاجة إلى تنظيم قادر على مواجهة الصعوبات والتحديات الكبرى والاستحقاقات الطبقية والوطنية الماثلة أمامه، والتي ستفرض عليه في القادم من الأيام والأشهر والسنين. فانهدام الاستقرار العام في البلاد والمخاطر المحدقة بها من كل صوب يجعل من الضروري مضاعفة الجهود والإسراع بتوحيد صفوف الطبقة العاملة من جهة، وردم الهوة بين العمال وتنظيمهم النقابي من جهة أخرى. وخير مفتاح لهذا الباب هو إطلاق حوار عمالي نقابي شامل وعام.

إن الفائدة التي ستجنيها المنظمة العمالية بإطلاق الحوار عظيمة على كل المستويات والجوانب كونها تلمّ الصدع القائم بينها وبين العمال وتجعلهم شركاء حقيقيين في صناعة القرار وتحمل المسؤولية في آن معاً

في العديد من المحافظات السورية، لم يكن التنظيم النقابي جزءاً منها ولا من داعميها، في حين أعلنت العديد من الأحزاب والتجمعات المدنية والسياسية والأهلية تضامنها معها بل وشاركت بها أيضاً، مما وضع النقابات من جديد خارج العملية الجارية، وبالتالي دون تأثير أو فاعلية أو حضور «ما ضل حدا ما سبقنا».

عودة النقابات للحياة السياسية والاجتماعية

على مبدأ «أيد وحدة ما بتصفق» تأتي ضرورة الحوار لتفعيل العامل الذاتي وتمكين البنية وإعادة تنشيطها باتجاه دورها. لضمان نجاحه والوصول إلى الهدف منه، عليه أن يفتح على كل الجهات. فحوار الهيئات النقابية على اختلاف المستويات التنظيمية فيما بينها مهم ومفيد، كونه يساعد على تشكيل رؤية أكثر صواباً من الرؤية الأحادية، ويعزز وحدة المنظمة. وبالتوازي، يجب فتح قنوات الحوار المستمر مع العمال في كلا القطاعين العام والخاص، ومجموع الكوادر النقابية الخبيرة من المتقاعدين والمنظرين والإعلاميين المهتمين بالشأن العمالي والنقابي، وكذلك

هاشم يعقوبي

ما ضل حدا ما سبقنا

تعلّمنا من تاريخ الطبقة العاملة والحركة النقابية في سورية أن أفضل النتائج الإيجابية والمكاسب الكبرى والحقوق التي انتزعت لم تتحقق إلا حين كانت النقابات صنيعة نضال عمالها الطبقي والوطني، وحين كانت جزءاً من الحراك السياسي والاجتماعي العام في البلاد، بل في قلبه الأكثر نشاطاً وفاعلية. ولم تتراجع إلا بفعل تراجع هذا الحراك والتضييق المستمر لمساحة الحريات، وبفعل هيمنة السلطة التي أدت في نهاية المطاف إلى اغتراب النقابات عن عمالها. وهذا هو الواقع الحالي. ورغم تغير الواقع الموضوعي بسقوط سلطة النظام البائد، وارتفاع النشاط السياسي، واتساع مساحة الحريات في البلاد، ما زال العامل الذاتي للتنظيم النقابي ينتمي للمرحلة السابقة، ولم يتكيف أو يدخل معترك النشاط السياسي والاجتماعي الحاصل. فالعديد من الأحزاب وعشرات المنظمات الاجتماعية والأهلية انخرطت في العملية وبدأت بالتكيف والاستفادة من الوضع الجديد، بعكس النقابات. حتى خلال الاحتجاجات العمالية التي خرجت

«شام كاش» من وسيلة دفع إلى أداة نفوذ



في خطوة مفاجئة، أصدرت وزارة المالية السورية قراراً يقضي بتحويل رواتب العاملين كافة في جهات القطاع العام «الإداري والاقتصادي» إلى تطبيق «شام كاش»، بدلاً من صرفها عبر المصارف الحكومية التقليدية كما كانت عليه الحال.

المعاملات اليومية، كنموذج ارتباط بين القطاع المالي الخاص والمصالح الحكومية. ومن النتائج هيمنة سوقية ضخمة لـ Paytm جعلته يتحكم في سلوك المستهلك. ولاحقاً بدأت الحكومة بإخضاعه لضوابط مشددة بعد ظهور قضايا احتكار وتسريب بيانات، ومع ذلك، بقي من أقوى الفاعلين في السوق المالي الرقمي.

سيناريوهات مستقبلية محتملة

إذا استمرت الأمور كما هي في سورية، فالأرجح أن «شام كاش» سيتحول من مجرد تطبيق لصرف الرواتب إلى أداة نفوذ اقتصادي رقمي طويل الأمد، فالتعميم الحكومي جاء فجأة دون بنية تحتية داعمة، ولا تنظيم قانوني شفاف وكاف!

وبحال المضي بذلك فإن ذلك يعني:

- تكريس احتكار «شام كاش» من خلال توسيع خدماته لتشمل صرف الرواتب، عمليات الشراء، الرسوم الحكومية... إلخ.

- إنهاء البدائل الحكومية، مثل شركة المدفوعات الإلكترونية، المرتبطة ببعض المصارف التقليدية «الحكومية والخاصة» وتوفر خدمات الدفع الإلكتروني.

- انسحاب تدريجي للدولة من المشهد المالي الرقمي، وصولاً إلى إنهائه.

- وذلك لا ينفي احتمال نشوء أزمة تقنية أو اجتماعية تتمثل بعتل كبير، أو تسريب بيانات، أو فشل في تلبية طلبات السحب، مما يهز الثقة بالتطبيق وبالحكومة معاً.

إعادة رسم خريطة النفوذ المالي

ما يحدث اليوم ليس مجرد «تحول رقمي»، بل إعادة رسم لخريطة النفوذ المالي في سورية لمصلحة القطاع الخاص.

ففي بيئة تعاني من هشاشة البنية التحتية، وضعف الشفافية والرقابة، وغياب التنظيم القانوني الصارم، فإن تحويل الرواتب إلى جهة خاصة لا يُعد تطوراً، بل مخاطرة قد تكون نتائجها أعمق من مجرد «تحديث تقني».

فمستقبل التعامل المالي في سورية، كما يبدو، لن تُحدده الدولة وحدها من الآن فصاعداً، بل منصات التطبيقات الخاصة، ولمصلحة مستثمريها!

مليون شخص. إيرادات من العمولات عند كل تحويل أو سحب أو دفع.

توسيع شبكة الوكلاء، وبالتالي تحقيق انتشار جغرافي وتجاري واسع.

إمكانية بيع البيانات لاحقاً لشركات أو جهات أخرى «احتمال وارد في ظل غياب الرقابة والضوابط والشفافية».

تحويل كافة رواتب الموظفين في سورية إلى تطبيق شام كاش سيؤدي لتحقيق ربح صافٍ للتطبيق بقيمة 3 مليار ليرة شهرياً و 3 مليون دولار سنوياً وفقاً لنسبة 5 بالألف التي يقطعها التطبيق. ليس المصرف المركزي أحق بهذه الأموال، أم أننا خرجنا من عباءة تكامل و نسبته المقتطعة إلى شام كاش؟! مقارنة دولية

سنتقارن بين تجربة تطبيق «شام كاش» في سورية وتجارب مشابهة من دول أخرى استخدمت أدوات دفع إلكترونية خاصة لتحويل الرواتب أو إدارة الاقتصاد، وسنأخذ مثالين بارزين:

تجربة «M-Pesa» في كينيا، وهو تطبيق محفظة إلكترونية أطلقته شركة «Safaricom»

وبدأ كتجربة بسيطة لتحويل الأموال بين الأفراد، ثم تحول لاحقاً إلى وسيلة رسمية لتحويل الرواتب ودفع الفواتير، وفُرض التطبيق كوسيلة دفع أساسية في مجتمع يعاني من ضعف البنية المصرفية، حيث لاقى انتشاراً واسعاً في الأرياف والمناطق النائية عبر شبكة وكلاء، وأصبح أداة شبه حصرية لتحويل الأموال. ومن النتائج أصبح «M-Pesa» أحد أكبر مصادر النفوذ الاقتصادي في البلاد، والشركات الخاصة المسيطرة عليه أصبحت أقوى من بعض المصارف الوطنية، حيث سيطرت على البيانات المالية للسكان، مما منحها قدرة على توجيه السوق حسب رغبتها.

تجربة «Paytm» في الهند، وهو تطبيق دفع إلكتروني خاص بدأ استخدامه بقوة بعد قرار الحكومة الهندية بسحب فئات نقدية من السوق، وخلال فترة وجيزة، تحول إلى منصة رئيسية لـ«استلام الرواتب-الدفع- وحتى القروض». ومن خلال الدعم غير المباشر من الدولة لتوسيع قاعدة المستخدمين، فُرض التطبيق كبديل عملي عن البنوك في بعض

بالإضافة إلى التحديات القانونية ناحية الشفافية ومشروعية عمله وترخيصه، وناحية عوامل الأمان والموثوقية، فهناك تحديات أخرى لها علاقة بالبنية التحتية، منها:

انقطاعات الكهرباء المتكررة يصعب تشغيل الموبايل أو التابلت أو حتى أجهزة الصراف والوكلاء في ظل هذه الظروف، حيث لا تتجاوز ساعات التغذية الكهربائية في بعض المناطق 2-4 ساعات يومياً.

ضعف شبكة الإنترنت عبء أخرى هامة، فمعظم المستخدمين يعتمدون على باقات الهاتف الخليوي، وهي باهظة الثمن وبطيئة. وتوقف الشبكة يعني توقف إمكانية الوصول إلى الراتب أو استخدامه.

يضاف إلى ما سبق ضعف الثقافة الرقمية، فنسبة كبيرة من الموظفين الحكوميين من كبار السن، أو من مناطق ريفية لا تملك معرفة كافية بالتطبيقات أو التحويلات الرقمية، ومع غياب النوعية أو التدريب سيشكل ذلك عبئاً إضافياً.

الخسائر المتوقعة على المصارف الحكومية

سنكتف الخسارة المتوقعة بالنقاط الآتية: خسارة كتلة الرواتب، حيث لم تعد المصارف الحكومية هي من تستقبل رواتب الموظفين، ما يقلل السيولة داخلياً.

خسارة عمولات التحويل والخدمات التي كانت تشكل دخلاً ثابتاً.

تجميد ملايين الحسابات وعدم الحاجة إلى عشرات الفروع والموظفين.

تهميش الدور المالي للمصارف العامة، ما قد يؤدي إلى إغلاق بعض الفروع مستقبلاً.

من المستفيد من القرار؟

الجهة المشغلة لتطبيق «شام كاش» ستحقق مكاسب ضخمة، تتمثل بما يلي: احتكار كتلة مالية ضخمة شهرياً من رواتب موظفي الدولة.

التحكم الكامل في البيانات المالية لأكثر من

القرار أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الشعبية والاقتصادية، ولا سيما في ظل ضعف البنية التحتية التقنية في البلاد، وانعدام الثقة العام في التطبيقات المالية الخاصة.

فما هي أبعاد القرار، مميزاته، سلبياته، الجهات المستفيدة؟

وما هي السيناريوهات المستقبلية الممكنة؟

ما هو تطبيق «شام كاش»؟

«شام كاش» هو تطبيق إلكتروني يشغله بنك صرافة خاص «غير حكومي»، يقدم خدمات مالية للمستخدمين تشمل:

استلام الرواتب.

دفع الفواتير والمخالفات وغيرها.

تحويل الأموال بين المستخدمين.

السحب النقدي من خلال شبكة من الوكلاء المحليين، مثل «الغزاة والهزم»، وهي شركات خاصة.

ورغم محدودية انتشاره سابقاً، والكثير من الملاحظات القانونية على عمله ارتباطاً بالمصرف المركزي وبقية الجهات العامة والخاصة، بما في ذلك التحفظات الهامة من ناحية أمان معلومات وبيانات المستخدمين وعدم الموثوقية، أصبح الآن، بموجب القرار الجديد، المنصة الوحيدة لاستلام الرواتب الحكومية.

مميزات التطبيق من وجهة نظر رسمية

من الناحية التقنية والنظرية، يوفر التطبيق عدداً من الميزات:

سهولة الوصول إلى الراتب دون الحاجة للذهاب إلى المصرف.

خدمات دفع إلكترونية متعددة مثل الفواتير، المخالفات، الرسوم.

تحويل فوري للأموال بين مستخدمي التطبيق.

واجهته بسيطة ولا تتطلب حساباً بنكياً.

لكن هذه الميزات تصطبغ بتحديات أكبر وأكثر تعقيداً على أرض الواقع، خاصة في سورية.

تحديات حقيقية في الواقع السوري

صحف الكيان: ثلاثة ملفات تصب



على سطح الظاهرة، يبدو «الإسرائيلي» خلال عام ونصف مضي منذ 7 أكتوبر، بوصفه البلطجي الأول في المنطقة، الذي يضرب يميناً وشمالاً كثور هائج، ولا يردعه شيء. في جوهرها، تبدو الأمور أشد تعقيداً واختلافاً، وصولاً حتى إلى التناقض التام، مع المظهر الخارجي للمسألة... حيث يمكن لحظ ارتفاع درجة التخوفات الوجودية للكيان، والتي تتجلى من خلال عدة محاور، سننظر من خلال إعلام الكيان إلى ثلاثة منها في هذه المادة، وهي: علاقة الكيان مع الولايات المتحدة، والعلاقات التركية-الأمريكية فيما يتعلق بسورية بالتحديد، والملف الإيراني، وبالأخص المفاوضات حول النووي.

مركز دراسات قاسيون

علاقة الكيان مع الولايات المتحدة

تشكل المساعدات الأمريكية للكيان، وعلى كافة المستويات، وبشكل أساسي الاقتصادية والسياسية-الدبلوماسية والعسكرية، ركيزة أساسية في استمرارية الكيان، وكان لذلك الدعم دور مركزي في إمداد الكيان في حملته الشرسة على غزة، وتوسيعها إلى مناطق أخرى في فلسطين وفي دول الجوار. لذلك، فإن أي تهديد بتخفيض أو وقف أي من أشكال الدعم الأمريكي للكيان، يشكل تهديداً لقرارته في الاستمرار في نهجه، الذي بات الداعم الرئيس ليس فقط لاستمراره بالقيام بما يقوم به من عدوان داخل فلسطين وفي دول الجوار، بل ووجوده ككيان.

إضافة إلى ذلك كله، فإن الكيان الذي حصل على امتيازات غير متاحة لدول أخرى، يجد نفسه اليوم ضمن قائمة الدول التي كان ترامب قد وضعها لفرض رسوم جمركية على صادراتها، وتحدث **مقالة** نشرتها «يديعوت أحرונوت» في 6 نيسان الجاري، عن «رسالة وجهها رئيس اتحاد الصناعيين رون تومر إلى رئيس الوزراء نتنياهو، ذكر نتائج دراسة أجراها الاتحاد»، وتم إرسال هذه النتائج إلى نتينهاو قبيل توجهه إلى واشنطن، «تشير إلى أنه من المتوقع أن تتضرر صادرات إسرائيل الصناعية إلى الولايات المتحدة بشكل فوري بقيمة 2,3 مليار دولار سنوياً نتيجة فرض الرسوم الجمركية الجديدة. كما تظهر البيانات، وفقاً للدراسة، أن ما بين 18

ألفاً و 26 ألف إسرائيلي قد يفقدون وظائفهم بسبب فرض الرسوم الجمركية». وحث تومر «نتينهاو على العمل لخفض فرض الرسوم الجمركية خلال لقائه مع الرئيس دونالد ترامب». وكتب تومر إلى نتينهاو، «إذا فرضت رسوم جمركية إضافية على صناعتي الأدوية والرقائق، اللتين استبعدتا في هذه المرحلة، فسيصل انخفاض الصادرات إلى 3 مليارات دولار». ووفق المقالة، «من المرجح أن تؤثر خطة التعريفات الجمركية ليس فقط على حجم الصادرات في الأمد القريب من إسرائيل إلى الولايات المتحدة، بل وتضر أيضاً بالحافز للاستثمار المباشر في الاقتصاد، وخطط التوسع للشركات الإسرائيلية». كما أنه يمكن أن تكون هناك عواقب من شأنها أن تزيد من تفاقم الضرر» في حال استمرت الرسوم الجمركية، وعالجت بعض الشركات الأمر بالانتقال كلياً أو جزئياً إلى الولايات المتحدة أو دول أخرى. وتنوه المقالة إلى أن تومر اختتم رسالته إلى نتينهاو بالقول: «إنه في ضوء العواقب الخطيرة المتوقعة، أدعوكم إلى اتخاذ كل التدابير الدبلوماسية والاقتصادية المتاحة لديكم لمنع فرض الرسوم الجمركية».

نشر «معهد القدس للاستراتيجية والأمن» في 8 نيسان الجاري **مقالة** بعنوان «مستقبل المساعدات والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة: لقد ان الأوان لإعادة بناء النهج الاستراتيجي العام لإسرائيل»، ويقول الكاتب: «منذ 1 تشرين الأول 2018، موعداً بداية السنة المالية الأمريكية 2019، يدار الدعم الأميركي لإسرائيل في إطار اتفاق مذكرة

تدل بمجملها إلى احتمالية كبيرة في تقلص المساعدات الأمريكية للكيان، ويقترح أنه يمكن أن يحدث «تغيير جوهري في طبيعة العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة، على مستوى الاستراتيجية الكبرى» والذي قد يؤدي إلى تقليص «نطاق الدعم العسكري الأجنبي بصيغه الحالية، واستبداله، أو استبدال جزء كبير منه». وينصح بأنه يجب البدء بـ «العمل التحضيري نحو هذا التحول».

نشرت صحيفة «معاريف» في 8 نيسان الجاري **مقالة** بعنوان «ترامب أخرج نتينهاو على الهواء مباشرة: الزيارة التي انهارت تحت وطأة الحقيقة»، قالت فيها الكاتبة فيما يتعلق «بحرب الرسوم الجمركية الكبرى التي يقودها دونالد ترامب: منذ البداية، بدأ نتينهاو بتنازل كامل في هذه القضية، ولم يكن ذلك تفاوضاً بين طرفين متكافئين، بل كان إعلاناً مسبقاً بشأن التنازل الإسرائيلي. لم يكد الصحافيون يستقرون في الغرفة البيضاء، حتى أعلن نتينهاو فوراً أنه «سيعمل على إحباط وإزالة العجز التجاري، وسيرفع جميع القيود عن التجارة». وهنا، تبين أن دونالد ترامب أعد مفاجأة لضيفه الإسرائيلي، الذي أراد أن يشكل «نموذجاً» لدول أخرى ستأتي لاحقاً للتوصل إلى تفاهات مع الأميركيين. قال ترامب: «لا أعلم، لست متأكداً من أنني سأقلص الرسوم الجمركية التي فرضناها على إسرائيل. فالولايات المتحدة تعطي إسرائيل مليارات الدولارات، مليارات الدولارات، وكمرر العبارة مرتين، ثم وجه التهنية إلى نتينهاو الجالس إلى جانبه، والذي بدأ على وجهه تعبير هو الأقرب إلى الذهول، بعبارة «مبروك» بمناسبة الأربعة مليارات دولار سنوياً التي تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة. التقديرات والإيجازات التمهيدية التي نقلتها جهات إسرائيلية مختلفة إلى الصحافيين، والتي تحدثت عن «الانتصار السريع»، وعن أن نتينهاو سينجح في الحصول من ترامب، إن لم يكن على إلغاء كامل للرسوم الجمركية، فعلى

التفاهات العشرية (MOU) التي تم توقيعها مع إدارة أوباما في سنة 2016. وبموجب هذه الاتفاقية، التي يبلغ إجمالي نطاقها 38 مليار دولار، تحصل إسرائيل على 3,3 مليارات دولار سنوياً لتمويل مشتريات من الولايات المتحدة «بمتوسط سنوي، مع قدر معين من المرونة في التزود على امتداد الفترة»، وذلك تحت ما يعرف في التشريع المالي الأمريكي بـ «تمويل المشتريات العسكرية الأجنبية» (Foreign Military Financing)، وتحصل أيضاً على 500 مليون دولار سنوياً لتطوير واقتناء منظومات الدفاع ضد الصواريخ-وبشكل خاص «القبة الحديدية». بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة على حجم من الدعم الخاص لتمويل نفقات حرب «السيوف الحديدية»، وعلى حزمة دعم خاصة سابقة لتمويل تزويد «القبة الحديدية» بالمعدات، في إثر عملية «حارس الأسوار» (سيف القدس 2021) ... ونظراً إلى تركيز إدارة أوباما- وكذلك الإدارة الحالية- على حماية مصالح الصناعات الأميركية، تم حظر إمكانية المشتريات من داخل إسرائيل، إلا أن حجم حزمة المساعدات ازداد بشكل ملحوظ، من 3,0 إلى 3,8 مليار دولار سنوياً في المتوسط... في نهاية أيلول 2028، ستنتهي صلاحية الحزمة الحالية، ونظراً إلى الخصائص التي تميز عملية الميزانية في الولايات المتحدة، سيتعين على إسرائيل التوصل إلى اتفاق مع إدارة ترامب بشأن حزمة عشرية جديدة- إذا ما وافق على الحفاظ على النموذج الذي صنم في عهد أسلافه، وذلك حتى منتصف سنة 2027 على أبعد تقدير، ويُفضل أن يتم ذلك قبل هذا الموعد. إن النقاش التمهيدي داخل منظومة الأمن، ووزارتي الخارجية والمالية، وبالتنسيق مع مجلس الأمن القومي، يجب أن يضع في المستقبل القريب استراتيجية وطنية بعيدة المدى، تشكل أساساً لبدء الاتصالات بالإدارة الأميركية».

ينظر الكاتب إلى عدد من المؤشرات التي

تشكل المساعدات
الأمريكية للكيان
وعلى كافة
المستويات وبشكل
أساسي الاقتصادية
والسياسية-
الدبلوماسية
والعسكرية ركيزة
أساسية في
استمرارية الكيان

في تعميق أزمة الكيان، وأمريكا في مركزها



في هذه المناطق. إن حواراً شاملاً، لا يقتصر على الجوانب العسكرية فقط، هو ما قد يعزز التعاون المتجدد هنا، والذي سيساهم في تشكيل نظام إقليمي جديد.

الملف الإيراني ومفاوضات النووي

تشكل إيران والملف النووي الإيراني عقدة أساسية للكيان، الذي يستمر باستخدامهما كذريعة لمعظم ما يقوم به من عدوان في المنطقة، ليس فقط خلال ما يقارب السنة ونصف الماضية فحسب، بل خلال عدة عقود مضت. اليوم، في حين أن الاستعدادات للمفاوضات جارية وعلى وشك أن تبدأ بين الولايات المتحدة وإيران حول الملف النووي، يكاد يكون الكيان الجهة الأكثر تخوفاً منها ومن نتائجها.

نشرت صحيفة «بيديعوت أحرنونوت» **مقالة** في 8 نيسان الجاري بعنوان «احتمال التوصل إلى اتفاق نووي جديد يمكن أن يثير قلقاً عميقاً في القدس»، وقال الكاتب فيها: «إن الأمور التي تبدو أكثر إلحاحاً تستخدم أحياناً كثيرة للتغطية على مشكلة أعمق وأكثر تهديداً. كذلك هي القمة الطارئة التي عقدت بسرعة بين الرئيس ترامب ورئيس الحكومة نتنياهو. كانت المشكلة الظاهرية الرسوم التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة على إسرائيل.

لإسرائيل، داخل سورية الهشة والمحرومة من الطاقة، يُعد ورقة متفجرة. هذا التمرکز يعقد العمليات، ويزيد في خطر التصعيد في الصراع، وقد يعزز فصائل إسلامية منافسة، تحت رعاية تركية، وبالتالي لا يمكن التفاوض عن هذا الواقع... تسعى تركيا لبسط نفوذها من خلال مزيج من الحنين العثماني والاقتصاد الحديث، وتعيد تموضعها كجسر بين الشرق والغرب... إن صعود الخصوم الإقليميين لا يعني بالضرورة لعبة ذات محصلة صفرية. يمكن خلق توازن مع تركيا، من خلال بناء شراكات أمنية».

نشرت صحيفة «معاريف» **مقالة** في 11 نيسان الجاري، تحدث فيها الكاتب حول عدة قوى إقليمية وتداعيات التطورات الإقليمية على الكيان، وذلك في ظل التحضيرات لزيارة الرئيس الأمريكي إلى المنطقة، والتي من المتوقع أن تكون الشهر القادم. يقول الكاتب: «إن نطاق النفوذ الذي ستتمتع عليه إسرائيل والولايات المتحدة في سورية سيُشكل أساساً لنشر الفكر المتطرف الإخواني ضد إسرائيل-السيدة نفسها، ولكن بزّي مختلف مقارنة بالفترة الإيرانية في سورية. لذلك، من الضروري ألا يقتصر الحوار مع تركيا على الجوانب العسكرية، بل يشمل أيضاً قضايا نفوذ الأليات، وما يجب فعله، وما لا يجب فعله

«معاريف» في 8 نيسان الجاري بعنوان «ترامب أخرج نتنياهو على الهواء مباشرة: الزيارة التي انهارت تحت وطأة الحقيقة»، قالت الكاتبة: «لقد أخبر دونالد ترامب الحاضرين عن «صداقته الخاصة والدافئة مع الرئيس التركي، أردوغان». حقاً، إنها خاتمة جميلة بالنسبة إلى بنيامين نتنياهو، الذي اعتاد صديقه المقرب، الرئيس ترامب، أن يصف «الصديق» نفسه بـ «هتتر» و«مصاص الدماء»».

حول الموضوع ذاته، وفي **مقالة** أخرى نشرتها «معاريف» في 8 نيسان، يلحظ الكاتب أن ترامب قال لنتنياهو بعد أن أعلن له أن لديه صداقة وثيقة مع الرئيس التركي: «أي مشكلة لديك مع تركيا، أستطيع حلها، ما دام كلامك منطقياً. عليك أن تكون منطقياً». وفي تعليق على الموضوع من قبل باحث في أحد مراكز الأبحاث، يقول الباحث: «على ما يبدو، فإن أردوغان قد وعد ترامب بمزايا متنوعة، وخاصة فيما يتعلق بسورية. ولإرضاء أردوغان أيضاً، يطلب دونالد ترامب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن يكون منطقياً، وكان مطالبه غير منطقياً». ويضيف الباحث، «يمكن القول: إن هذا تصريح بالغ الأهمية من رئيس الوزراء الإسرائيلي، إذ عرض القضية التركية في نهاية المطاف على الرئيس الأمريكي، وهذا يكشف في الواقع عن مدى انشغال صناع القرار في إسرائيل بهذه القضية».

في **المقالة** أعلاه، والتي نشرها «مركز القدس للشؤون العامة والسياسية» في 9 نيسان الجاري بعنوان «إسرائيل مطالبة بتجسيد دورها كقوة إقليمية»، يقول الكاتب: «تحولت تركيا من مشارك صامت إلى وسيط ناشط، ولا سيما في سورية. إن انتشار القوات التركية في الشمال السوري، بالتوازي مع الرؤية العت مانية الجديدة لأردوغان، يشكل تهديداً جديداً، فتمركز القوات التركية على الحدود الشمالية

الأقل، على تخفيضها بشكل كبير، تحطمت على أرض الواقع».

نشر «مركز القدس للشؤون العامة والسياسية» في 9 نيسان الجاري **مقالة** بعنوان «إسرائيل مطالبة بتجسيد دورها كقوة إقليمية»، يقول فيها الكاتب: «تظل الولايات المتحدة الحليف المركزي لإسرائيل، لكن في الوقت الذي تعيد واشنطن توازن مجالات تركيزها على المستوى العالمي، يجب على إسرائيل أن تضمن استمرارية هذه العلاقة، مع الاستعداد لاستقلالية استراتيجية. إن بلورة اتفاقيات دفاعية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة لا تقتصر على الدعم العسكري فقط، بل تشمل أيضاً التعاون التكنولوجي والاستخباراتي، والذي قد يضمن دعماً أميركياً للرؤية الإقليمية الإسرائيلية. في الوقت نفسه، يجب أن تستكمل هذه الاستراتيجية من خلال مدّ اليد إلى أوروبا والهند ودول أفريقية مختارة، لإظهار أن إسرائيل ليست مجرد لاعب شرق أوسطي، بل هي حلقة وصل بين أوراسيا من خلال الابتكار والمرونة».

العلاقات التركية-الأمريكية

تطرقت قاسيون في عدد من المواد السابقة إلى مخاوف الكيان تجاه الدور التركي في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بسورية، وبالأخص بعد 8 كانون الأول الماضي، والتي كانت في البداية مرتبطة-على الأقل شكلياً-بالنفوذ الاقتصادي، وقضم حصص إضافية من سوق الكيان في مجال الطاقة والغاز الموجه لأوروبا. لكن مؤخراً صدرت-عن جهات رسمية وغير رسمية من الكيان-تصريحات ومواقف تربط التصعيد «الإسرائيلي» في سورية وعلى وجه الخصوص في الجنوب السوري، وأهداف عسكرية أخرى في مناطق أخرى من البلاد، بالنفوذ أو احتمالات تمدد النفوذ العسكري التركي في سورية.

في **المقالة** أعلاه والتي نشرتها صحيفة

صدرت تصريحات ومواقف تربط التصعيد «الإسرائيلي» في سورية وعلى وجه الخصوص في الجنوب السوري، وأهداف عسكرية أخرى في مناطق أخرى من البلاد بالنفوذ او احتمالات تمدد النفوذ العسكري التركي في سورية





في **المقالة** أعلاه، والتي نشرتها صحيفة «معاريف» في 11 نيسان الجاري، والتي تحدث فيها الكاتب حول عدة قوى إقليمية، وتداعيات التطورات الإقليمية على الكيان، وذلك في ظل التحضيرات لزيارة الرئيس الأمريكي إلى المنطقة، والتي متوقع أن تكون الشهر القادم، يقول الكاتب حول الملف الإيراني: «وفقاً لتقرير واحد غير موثق، قد توافق الولايات المتحدة على برنامج نووي إيراني مدني (تحت الإشراف)». سيواجه نموذج نزع السلاح النووي المطبق في ليبيا معارضة شديدة من إيران، التي ترى في الإمكانيات النووية المستقبلية، على عكس ليبيا، وسيلة لتصدير الثورة الإسلامية. في غضون ذلك، لا يدرج برنامجها الصاروخي (وفقاً للتقارير) على قائمة المواضيع المطروحة للنقاش»، ويضيف: «لا يتقن المبعوثون الأمريكيون لغة المفاوضات وسوق الشرق الأوسط، بينما تتقنها إيران. تحتاج إسرائيل إلى تحديث فوري وآلية تغذية راجعة فورية تمكنها من الرد على الإيرانيين بلغتهم الخاصة، وفهم المعنى الحقيقي، وتضمين المفاوضات عناصر أساسية إضافية إلى جانب البرنامج النووي نفسه».

قاله الرئيس ترامب على الهواء مباشرة، بعد أن استمع إلى حجج رئيس الوزراء نتنياهو، يمكن التقدير أن المضيف لم يقتنع، ولم يتبن موقف الضيف. على الأقل في الوقت الراهن». في **المقالة** أعلاه والتي نشرها «مركز القدس للشؤون العامة والسياسية» في 9 نيسان الجاري بعنوان «إسرائيل مطالبة بتجسيد دورها كقوة إقليمية»، يقول الكاتب: «تبقى إيران التحدي الرئيسي في المدى الطويل، ويجب أن يكون تغيير النظام هدفاً سياسياً، لكن احتواء النظام يجب أن يأتي أولاً. ويشمل ذلك: تعزيز المعارضة الداخلية من خلال قنوات راقية وإنسانية. تعطيل خطوط الإمداد الإقليمية وتمويل الوكلاء. الحفاظ على خيارات عسكرية موثوق بها وعلنية. والأهم من ذلك، تفكيك قدرتها النووية، فالدبلوماسية قد تؤخرها، لكن القوة يجب أن تبقى مطروحة على الطاولة. الانخراط في هذا المسار من موقع قوة ليس ضعفاً، وإذا خفت نبرة طهران في يوم من الأيام، يجب أن تكون إسرائيل مستعدة لتغيير المسار بمرونة دبلوماسية، شرط أن تظل الضمانات الأمنية مستقرة».

يبدو كان القضية ليست قضية رسوم بل إن المفاوضات المباشرة بين واشنطن وطهران هي السبب الحقيقي

بتخفيض مستوى الرسوم الجمركية التي فرضت على إسرائيل، لكن في الواقع، يبدو كأن القضية ليست قضية رسوم، بل إن المفاوضات المباشرة بين واشنطن وطهران هي السبب الحقيقي. حقيقة أن رئيس الولايات المتحدة لا يزال يؤمن بالمسار الدبلوماسي في مواجهة إيران تثير قلق نتنياهو منذ فترة طويلة، وحتى الآن، لم ينجح في إقناع ترامب بأن الدبلوماسية لن تجدي نفعا، بل ستمنع إيران الوقت وهامش المناورة. وقد سارع إلى القدوم إلى واشنطن حين أدرك مدى عمق هذا التباين في المواقف، على الأقل، يعرض أمام دونالد ترامب رؤيته بشأن ما يسميه «اتفاقاً نووياً حقيقياً». وتضيف الكاتبة: «ترك الضيف للمضيف حق إعلان بدء المحادثات النووية المباشرة بين واشنطن وطهران، والتي ستنتقل فعلاً يوم السبت المقبل. أما نتنياهو، فاكتمل بتصريح خاص به، كان مختلفاً تماماً عن كل ما قاله سابقاً بشأن الملف النووي الإيراني. ففي الماضي، كان نتنياهو حاسماً للغاية، وأكد أنه لا يجوز السماح لإيران بالحصول على ما يكفي من المواد لتصنيع قنبلة نووية، أما هذه المرة، فالصيغة كانت مختلفة كلياً. إذ قال نتنياهو: «إن موقفنا موحد إزاء عدم حصول إيران مطلقاً على سلاح نووي، ويمكن أن يحدث ذلك أيضاً من خلال المسار الدبلوماسي»، لكنه أضاف لاحقاً، أنه يجب السعي، في المحادثات مع إيران، ل«النموذج الليبي». فعلياً، وبترجمة من اللغة الدبلوماسية، عبر بنيامين نتنياهو عن إحباطه من ثقة ترامب بالحوار الدبلوماسي مع طهران، ووجه دعوة حذرة، لكن واضحة، إلى إنهاء الدبلوماسية والاستعداد للخيار العسكري. من المؤكد أنه جرى خلف الخطاب الحذر، الذي صرح به في العلن، حوار أقل تحفظاً وأكثر اتساعاً خلف الأبواب المغلقة. واستناداً إلى ما

صحيح أنها مشكلة خطيرة، ويمكن أن تؤدي إلى خسارة إسرائيل أكثر من ملياري دولار في مرحلة لا يمكن أن تسمح لنفسها بمثل هذه الخسائر. مع ذلك، فإن الرسوم لم تكن هي السبب الذي سارع نتنياهو إلى واشنطن من أجله. المشكلة الحقيقية هي إيران... إن احتمال التوصل إلى اتفاق نووي جديد يثير قلقاً عميقاً في القدس». ويضيف الكاتب، «الإسرائيليون خبراء في المفاوضات، ومن المؤكد أنهم سيحاولون تمديد أطول وقت ممكن من أجل إفساح المجال أمام روسيا لترميم وتحسين منظومات دفاعاتهم الجوية التي دمرها سلاح الجو الإسرائيلي. ومن المحتمل أن يوافقوا على اتفاق أفضل قليلاً من اتفاق سنة 2015، لكنهم سيحتفظون بالبنية التحتية النووية، وبمفاعلاتهم. وسيطلبون برفع العقوبات القاسية التي فرضها ترامب من جديد، وإلغاء التهديد العسكري المؤكد الذي أعيد طرحه على الطاولة... يجب علينا الحصول على ضمانات واضحة بشأن المحادثات وأهدافها النهائية. ويجب أن نوضح أن الاتفاق الوحيد الذي تقبله إسرائيل هو الذي سيفكك البنية التحتية النووية الإيرانية، لا الذي يجمدها فقط. وحده مثل هذا الاتفاق يمكن أن يضمن المصالح الأمنية الحيوية لإسرائيل، ويعزز الإنجازات العسكرية التي حققتها في المنطقة. ويجب التشديد على أن هذا الاتفاق وحده يخدم مصالح إسرائيل والشرق الأوسط كله، وأيضاً مصالح الولايات المتحدة نفسها».

في **المقالة** أعلاه، والتي نشرتها صحيفة «معاريف» في 8 نيسان الجاري بعنوان «ترامب أخرج نتنياهو على الهواء مباشرة: الزيارة التي انهارت تحت وطأة الحقيقة»، قالت الكاتبة: «صحيح أن الدافع الرسمي للزيارة الخاطفة التي قام بها نتنياهو إلى البيت الأبيض كان محاولة إقناع ترامب



قرارات تهدد مستقبل الصناعة الدوائية المحلية والمريض هو الضحية الأكبر

في خطوة وصفت بأنها مفاجئة ومجففة، أصدر وزير الصحة في حكومة تسيير الأعمال السورية، الدكتور ماهر الشرع، حزمة من القرارات ذات الأرقام «1367-1368-1369» بتاريخ 19 آذار 2025، تضمنت تحديد رسوم جديدة على الخدمات المقدمة من قبل الوزارة، المتعلقة بشكل مباشر بالصناعات الدوائية المحلية.

هذه القرارات أثارت موجة من القلق والاستياء في أوساط أصحاب معامل الأدوية والمختصين في القطاع الصحي، لما تحمله من أعباء إضافية قد تهدد استمرارية الإنتاج الدوائي الوطني وتؤثر بشكل مباشر على المرضى، خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو مستعصية.

رسوم باهظة بالعملة الصعبة

اللافات في القرارات الجديدة هو ليس رفع الرسوم فقط، وينسب فلكية، بل اعتماد الدولار الأمريكي كعملة للدفع أيضاً، مما يزيد من أعباء الشركات المحلية التي تتعامل بموارد داخلية بالليرة السورية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر:

رسم تجديد ترخيص معمل دوائي أصبح 1500 دولار بعد أن كان 200 ألف ليرة سورية فقط. رسم دراسة إضبارة مستحضر دوائي محلي ارتفع إلى 750 دولاراً بدلاً من 15 ألف ليرة.

رسم ترخيص مستحضر دوائي محلي أصبح 750 دولاراً مقارنة بـ 30 ألف ليرة سابقاً.

رسم ترخيص العيار بات 200 دولار بعد أن كان 50 ألف ليرة فقط.

كما تم فرض رسوم جديدة لم تكن موجودة مسبقاً، منها:

رسم تجديد ترخيص مستحضر دوائي محلي بقيمة 750 دولاراً.

رسم تجديد ترخيص العيار بقيمة 200 دولار.

رسم تعديل تعبئة المستحضر «خدمة كانت مجانية سابقاً» أصبح 200 دولار.

رسم إدخال مادة إلى لائحة الأدوية الوطنية حُدّد بـ 100 دولار.

وبعملية حساب بسيطة، فإن أصغر معمل دوائي محلي ينتج حوالي 70 صنفاً دوائياً، سيضطر لتسديد ما لا يقل عن 60 ألف دولار لتجديد وتحديث تراخيصه، أي ما يعادل 720 مليون ليرة سورية وفقاً لسعر صرف الدولار الرسمي البالغ 12 ألف ليرة. علماً أن هذه الرسوم لم تكن تتجاوز سابقاً حاجز المليون ليرة سورية.

أما عن المعامل المرخصة والتي لم تلق عملها الإنتاجي بعد، فالكارثة المالية بالنسبة لها أكبر، فقد تعيق إقلاعه.

تداعيات كارثية

على الصناعة والمستهلك

هذه الزيادات الهائلة لا يمكن وصفها بمجرد «رسوم» على خدمات، بل إنها أقرب إلى جباية

مرهقة تهدد أحد أهم القطاعات الإنتاجية في البلاد. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الجبايات المرتفعة تسد في حسابات خاصة بوزارة الصحة، وليس في حسابات الخزينة العامة للدولة.

فأصحاب المعامل حذروا من أن هذه التكاليف المرتفعة ستعكس على تكلفة الإنتاج، وبالتالي على سعر الدواء المحلي في السوق، ما سيؤثر سلباً على المواطنين وبشكل خاص أصحاب الأمراض المزمنة والمستعصية، الذين يعتمدون على أصناف باهظة الكلفة وضعيفة الريح.

ومع استمرار الضغط على الصناعة الدوائية المحلية عبر الرسوم المالية والضريبية «ضريبة الدخل 33-35%»، والجمركية (رسوم تصدير مستحضر تصل إلى 6% من قيمة فاتورة التصدير)، تصبح استدامة الإنتاج المحلي لبعض الأصناف الدوائية محل شك، ما سيدفع المرضى إلى اللجوء إلى البدائل المستوردة ذات الأسعار المرتفعة أو إلى الأدوية المهربة، والتي تفتقر في كثير من الأحيان إلى معايير الجودة والمأمونية، ما يشكل خطراً مضاعفاً على الصحة العامة.

إجهاض جهود المجلس العلمي

للصناعات الدوائية

القرارات الجديدة أعلاه جاءت لتتسلف كل ما تم التوافق عليه سابقاً بين المعنيين في القطاع.

ففي 29 كانون الثاني 2025، وخلال اجتماع لمديرية الرقابة الدوائية مع المجلس العلمي للصناعات الدوائية، تم طرح مطالب جوهرية

تهدف إلى دعم الصناعة المحلية، ومنها: تخفيض الرسوم على المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية والتحاليل المخبرية، ورسوم ترخيص الأصناف، وتشجيع التصدير، وإعادة تأهيل المعامل التي تعرضت للتدمير، إضافة إلى ضرورة بناء شراكات تعزز من قدرات المعامل المحلية على صناعة الأدوية، وضرورة إيجاد آلية جديدة لتحسين جودة الأدوية ومواجهة التحديات التي يواجهها القطاع، بما في ذلك تسهيل إدخال المواد الأولية من المعابر الحدودية، إضافة إلى مناقشة القضايا التنظيمية الجديدة للرقابة الدوائية، والمساعدة في ترسيخ الصناعات المحلية.

ورغم الوعود بدعم الاكتفاء الذاتي من الأدوية وتعزيز الجودة، عن لسان مدير مديرية الرقابة الدوائية في وزارة الصحة، الدكتور إبراهيم الحساني، جاءت قرارات وزير الصحة بحكومة تسيير الأعمال المذكورة أنفاً لتكون ضربة قاسية لكل تلك التطلعات، حيث لم تسهم سوى بزيادة العبء المالي، دون أي مبرر فني أو اقتصادي ملعن.

المطلوب اليوم

قرارات شجاعة لا قرارات جباية

إن الصناعة الدوائية السورية، التي واجهت ظروفاً صعبة خلال سنوات الحرب، كانت أحد أعمدة الصمود الصحي والاقتصادي، واليوم تحتاج إلى دعم مباشر وفعلي، لا مزيد من العراقيل والرسوم.

فالمطلوب من الحكومة الحالية:

الإلغاء الفوري للقرارات «1367-1368-1369» المتعلقة بالرسوم الجديدة.

فتح حوار موسع مع أصحاب المعامل والمجلس العلمي للصناعات الدوائية لوضع آليات عادلة تراعي ظروف الإنتاج المحلي. دعم المواد الأولية وتخفيض الرسوم الجمركية، وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير.

تحسين دور المجلس العلمي للصناعات الدوائية، وإعادة تقييم تشكيلته ومهامه، وأن يعاد تشكيله انتخاباً بعد المتغيرات الأخيرة في الواقع السوري المحلي، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية تصب بمصلحة أصحاب المعامل والمرضى والدولة بأن معاً.

الضرورة الوطنية

إن دعم قطاع الصناعات الدوائية المحلية ليس مجرد خيار اقتصادي، بل ضرورة صحية ووطنية، وذلك لضمان:

سد حاجات الاكتفاء الذاتي من إنتاجها، واستمرار وصول الدواء الآمن والفعال إلى المواطنين السوريين بأقل كلفة ممكنة، خصوصاً الغالبية الأكثر ضعفاً وحاجة من هؤلاء، بالإضافة إلى المرضى المزمنين بغالبيتهم من كبار السن المتقاعد.

بالإضافة إلى كون هذا القطاع الإنتاجي يعتبر من القطاعات التصديرية الهامة التي كسبت ثقة الكثير من أسواق التصدير خلال العقود الماضية، مع ما يعنيه ذلك من عائدات بالقطع الأجنبي.

ولا يغيب عن الذهن بهذا الصدد أن هذا القطاع الإنتاجي الهام يعتبر من القطاعات العلمية المستقطبة للكفاءات من خريجي كليات الطب والصيدلة العاملين فيه.

الصناعة الدوائية السورية واجهت ظروفاً صعبة خلال سنوات الحرب وكانت أحد أعمدة الصمود الصحي والاقتصادي واليوم تحتاج إلى دعم مباشر وفعلي لا مزيد من العراقيل والرسوم

عودة اللاجئين محفوفة بالمخاطر وسط أزمات أمنية ومعيشية وخدمية



رغم الأرقام المشجعة التي أعلنت عنها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة قرابة 400 ألف لاجئ سوري من دول الجوار منذ كانون الأول الماضي، وأكثر من مليون نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية، إلا أن الواقع السوري لا يزال بعيداً عن تأمين بيئة ملائمة للعودة الآمنة والكريمة والمستدامة.

ففي مؤتمر صحفي عقد في قصر الأمم بجنيف في 11 نيسان الحالي، أكدت المتحدثة باسم المفوضية، سيلين شميت، أن الوضع داخل سورية لا يزال هشاً للغاية، ولا سيما على صعيد الأمان والاستقرار الاقتصادي والخدمات الأساسية، وهي عوامل تُعد حاسمة في اتخاذ قرار العودة بالنسبة للملايين من السوريين في الخارج.

احتياجات إنسانية متفائلة

وفقاً لتقديرات المفوضية، هناك 16,7 مليون شخص داخل سورية - أي ما يعادل نحو 90% من السكان - بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية.

هذا إلى جانب أكثر من 7,4 ملايين نازح داخلي لم يتمكنوا بعد من العودة إلى مناطقهم، ما يعكس استمرار النزوح وتردي الأوضاع الميدانية في العديد من المناطق.

ورغم أن الصيف المقبل يمثل «فرصة لا يمكن تفويتها» للعودة الطوعية، كما قالت شميت، إلا أن غياب الضمانات الأمنية، واستمرار التدهور الاقتصادي، ونقص الخدمات الأساسية كالمأوى والرعاية الصحية والتعليم، كلها عوامل تُضعف من قدرة العائدين على الاستقرار وتدفع البعض منهم لمغادرة البلاد من جديد.

تمويل شحيح يهدد برامج العودة

أبرزت المفوضية حجم التحديات المالية التي تواجهها، حيث لم يتعهد حتى الآن إلا بـ 71 مليون دولار من أصل 575 مليوناً تطلبها المفوضية لتغطية برامجها داخل سورية لعام 2025.

وقد تسبب هذا الانخفاض الكبير في تقليص

أمان غائب واقتصاد متدهور

لا تزال العديد من المناطق السورية تشهد انقلباتاً أمنياً ووجوداً غير موحد للسلطة، إلى جانب انتشار السلاح وعودة النشاطات العسكرية في بعض الجيوب.

هذه المعطيات تُضعف من شعور الأمان لدى اللاجئين المحتملين، الذين يخشون من الاعتقالات، أو الانتقام، أو غيرها من مسببات انعدام الأمان.

أما من الناحية الاقتصادية، فالوضع لا يقل سوءاً. تعاني البلاد من انهيار العملة المحلية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانهيار شبه تام في قطاعات الخدمات، بما فيها الصحة والتعليم، ما يجعل تأمين سبل العيش شبه مستحيل للعائدين.

«سورية هي الوطن» منصة معلومات وسط واقع قاسي

في محاولة لتقديم معلومات شفافة تساعد السوريين على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن العودة، أطلقت المفوضية منصة رقمية جديدة تحت اسم «سورية هي الوطن».

وقالت شميت: «لا يمكننا أن نُفوت هذه الفرصة التاريخية. ملايين السوريين ينتظرون منذ سنوات هذه اللحظة. لكن من دون الدعم، فإن حلمهم بالعودة سيتحول إلى سراب».

حلم العودة والمعادلة القاسية

رغم الخطاب المتفائل بشأن العودة، إلا أن واقع الحال داخل سورية ما زال يفرض معادلة قاسية.

فالأمان مفقود، والاقتصاد منهيار، والخدمات شبه غائبة، في ظل شح التمويل وتراجع الاستجابة الإنسانية.

وبينما يظل حلم العودة يراود الملايين، فإن الظروف على الأرض لا تزال بعيدة كل البعد عن تحويل هذا الحلم إلى واقع.

تقدم المنصة بيانات حديثة حول الوضع القانوني، وتوفر إرشادات حول الوثائق الرسمية، وترميم المنازل، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم. إلا أن هذه الخطوة، على أهميتها، لا تحل محل الحاجة إلى بيئة حقيقية داعمة للعودة.

نداء دولي عاجل

ختمت المفوضية نداءها بالتأكيد على أن نجاح العودة لا يمكن أن يتحقق دون دعم دولي ملموس.

فالمجتمع الدولي، وخاصة الدول المانحة للتبعتات السياسية التي قد ترتبط بالمساعدات وتوظيفها لخدمة أجندات خارجية.

تقرير برنامج الأغذية العالمي وضرورة التحرك نحو بدائل اقتصادية محلية



خصوصاً مع ما يصاحبه من تراجع في التمويل العالمي، وتقلبات في أولويات الدول المانحة، فضلاً عن التبعتات السياسية التي قد ترتبط بالمساعدات وتوظيفها لخدمة أجندات خارجية.

البديل الاقتصادية المحلية ضرورة لا خيار

في ضوء ذلك، تبرز الحاجة الماسة إلى تبني استراتيجيات وطنية واقتصادية تعتمد على الذات، وتستثمر في الموارد المحلية.

ويمكن تحقيق ذلك عبر: دعم الزراعة المحلية من خلال توفير البذور، الأدوات الزراعية، وتقديم الإرشاد للمزارعين، بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي من الداخل.

تمكين المجتمعات المحلية عبر برامج تنمية مهارات العمل وزيادة الأعمال الصغيرة، خاصة للنساء والشباب، مما يساعدهم على إنشاء مشاريع إنتاجية تولد الدخل وتقلل الاعتماد على الإغاثة.

إنشاء تعاونيات إنتاج غذائي تتيح للمزارعين والعاملين في الصناعات الغذائية تنظيم أنفسهم لتقليل الكلفة وتحقيق عوائد مستدامة. تشجيع الاستثمار المحلي والدعم المؤسسي من خلال تقديم حوافز

في ظل استمرار الأزمة السورية التي دخلت عامها الرابع عشر، يواجه السوريون واقعاً مأساوياً تنفّاق فيه معاناة ملايين الأسر التي تكافح من أجل توفير احتياجاتها الأساسية، وفي مقدمتها الغذاء.

فقد أشار تقرير صدر أخيراً عن برنامج الأغذية العالمي إلى صورة فائتمة للوضع الإنساني في البلاد، حيث يعيش أكثر من نصف السكان في حالة من انعدام الأمن الغذائي، مع تجاوز عدد المتضررين عتبة الـ 13 مليون شخص، بينهم 3,1 ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد.

أزمة غذائية

تجاوز القدرة على التحمل

تتزامن هذه الكارثة مع انهيار اقتصادي حاد، إذ تضاعفت تكاليف المعيشة ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الماضية، وأصبح الحد الأدنى للأجور لا يغطي سوى خمس احتياجات الأسرة من الغذاء، وعشر حاجاتها الأساسية الأخرى.

وفي خضم هذه الأزمة، ترتفع معدلات سوء التغذية بين الأطفال والأمهات إلى مستويات تعتبر «حالة طوارئ عالمية»، بحسب التصنيفات المعتمدة.

من جهة أخرى وبحسب التقرير، ساهمت التطورات السياسية والأمنية الأخيرة في المنطقة، خصوصاً الإطاحة بالسلطة في أواخر عام 2024، في زيادة أعداد النازحين داخلياً في سورية، التي

مؤقتة فقط، بل إلى استراتيجية طويلة الأمد تعيد بناء القدرة الذاتية للناس وتمنحهم أدوات الاستقلال الغذائي والاقتصادي.

لذلك، فإن الجهات المحلية «الرسمية وغير الرسمية»، إلى جانب المجتمع الدولي، مطالب اليوم بتغيير أسلوب التعامل مع الأزمة السورية من الإغاثة المؤقتة إلى التنمية المستدامة، ووضع حد لدوامه الجوع والتعب، واستبدالها بمسارات الإنتاج والعيش المستقر الذي يحفظ الكرامة.

للاستثمار في الصناعات الغذائية الخفيفة، والاعتماد على سلاسل الإمداد المحلية لتعزيز دور الاقتصاد الداخلي.

دعوة للتحرك

إن تقرير برنامج الأغذية العالمي ليس مجرد وثيقة رقمية مليئة بالإحصائيات المقلقة، بل هو جرس إنذار لما قد يكون مرحلة أكثر خطورة إذا استمرت المعاناة بلا حلول جذرية. سورية لا تحتاج إلى مساعدات

جبل قاسيون... مشروع تجميلي جديد بين الوعود الرسمية وواقع الفقراء المنسي

نقلًا عن وكالة سانا بتاريخ 4 نيسان الجاري، أعلنت محافظة دمشق بدء تنفيذ مشروع إعادة تأهيل منطقة جبل قاسيون ضمن خطة وصفت بأنها تهدف إلى إعادة «الألق والرونق» لهذا الموقع الجغرافي البارز في العاصمة السورية.



المشروع التساؤل: أليس من الأجدى توجيه تلك الموارد إلى خدمات تمس الحاجات اليومية للمواطنين؟ على سبيل المثال، لا تزال أحياء فقيرة مثل ركن الدين، الشيخ محيي الدين، الزبلطاني، وغيرها، تعاني من مشاكل يومية في الكهرباء، وتراكم النفايات، وغياب الإنارة، وسوء الطرقات، وهي أولويات لا يمكن القفز فوقها نحو مشاريع تجميلية لا يستفيد منها إلا فئة محدودة.

أماكن «شعبية»... فعلاً؟

ورد في الخبر أن المشروع يشمل إقامة «أماكن شعبية مجانية تتلاءم مع حاجة المجتمع». إلا أن التجارب السابقة في مشاريع مشابهة تظهر أن هذه العبارات غالباً ما تبقى حبراً على ورق، إذ ما تلبث أن تتحول المواقع إلى أماكن مخصصة للمترفين «والطبقات العليا» مع أسعار دخول وخدمات تفوق قدرة المواطن العادي.

وهكذا يقصى الفقراء عن الفضاء العام، ويتم تحويل ما يفترض أن يكون ملكاً جماعياً إلى وجهات نخوية مغلقة.

العدالة في التخطيط... حق مسلوب

ما يجري ليس إهمالاً لحقوق الفقراء فقط، بل تغييراً متعمداً للعدالة في التخطيط المدني. إذ يتم التوسع في المشاريع ذات الطابع الاستعراضى أو الجمالي، على حساب البنية التحتية الأساسية التي تخدم الملايين من

ويتضمن المشروع إنشاء أماكن ترفيهية وشعبية، ومرآب للسيارات، وتأمين البنية التحتية من صرف صحي ومطري ومياه وكهرباء، إلى جانب أعمال صيانة الأرصفة وتجميل المسطحات الخضراء والإنارة وغيرها.

غياب الشفافية... أسئلة دون أجوبة

ورغم أهمية المشروع على مستوى تحسين واجهة دمشق وإحياء موقع كان مهملاً لفترة طويلة، إلا أن الإعلان الرسمي أغفل العديد من التفاصيل الجوهرية، لم تذكر التكلفة التقديرية، ولا الجهة المنفذة فعلياً، ولا المدة الزمنية المقررة للتنفيذ، ولا مصادر التمويل، ولا حتى ما إذا كانت هناك دراسات جدوى اقتصادية واجتماعية للمشروع.

هذا الغياب يطرح تساؤلات مشروعاً من باب الشفافية والمحاسبة:

من المسؤول عن صرف الأموال العامة؟

هل هناك رقابة على مدى تحقيق هذه المشاريع لأهدافها؟

وهل تتوافق مع الأولويات الحقيقية للناس؟

تجميل المكان أم تهميش الإنسان؟

بعيداً عن اللغة الترويجية التي صيغ بها الخبر، فإن المشروع يحمل طابعاً ترفيهياً وتجميلاً أكثر من كونه ضرورة خدمية أو إنمائية ملحة. وفي ظل الظروف الاقتصادية القاسية التي تمر بها البلاد، وخصوصاً سكان دمشق من الطبقات الفقيرة والمتوسطة، يصبح من

أبنائها وتوزيع الخدمات بشكل عادل. وهذا يتطلب مساءلة شفافة، ومشاركة مجتمعية في التخطيط، وتوزيع الموارد بناءً على الحاجة لا على الرغبة في البروز. إن حق الفقراء في المدينة لا ينبغي أن يكون ترفاً أو منة، بل هو جزء أصيل من حقهم في الحياة الكريمة، والمكان العام، والخدمات الأساسية.

فهل تُعيد المشاريع القادمة لهذا الحق، أم سنظل نكتفي بالزينة بينما تنهار الجدران من الداخل؟

ذوي الدخل المحدود.

والنتيجة هي خلق مدينة مزدوجة: الأولى «جميلة ونظيفة» تعرض في الإعلام وتفتتح بالكاميرات، والثانية «منسية ومهملة» يعيش فيها معظم السكان.

المطلوب: مساءلة وتخطيط عادل

إن التنمية الحقيقية لا تبدأ من قمة الجبل، بل من حاراته السفلى.

فإعادة الألق إلى العاصمة لا تكون بتجميل واجهتها السياحية فقط، بل بتحسين معيشة

تصدير الأغنام يشعل أسعار اللحوم... والمواطن يدفع الثمن

في ظل سعي الحكومة السورية إلى تعزيز مواردها من القطع الأجنبي ودعم قطاع التصدير، شهدت الأسواق المحلية ارتفاعاً كبيراً في أسعار اللحوم الحمراء، ما أثار جدلاً واسعاً بين المواطنين حول جدوى قرار تصدير الأغنام وتأثيره المباشر على معيشة السوريين.



المواطن والمعادلة الصعبة

في ظل هذه الأوضاع، يجد المواطن السوري نفسه أمام معادلة صعبة، لحوم غالية تفوق قدرته الشرائية، وقرارات اقتصادية تقول الحكومة إنها تصب في المصلحة العامة. وبينما تتعالى الأصوات المطالبة بإعادة النظر في سياسة التصدير، يؤكد آخرون أن الحل لا يكمن في منع التصدير، ولا في تخفيض الأسعار بشكل قسري، بل في تحسين دخل المواطن ليتمكن من مواجهة تكاليف الحياة بكرامة.

الحقوق المشروعة والحلقة الأضعف

يرى مراقبون أن تصدير الأغنام حق مشروع للتاجر والمربي، لكن لا بد من تفعيل سياسات توازن بين التصدير والحفاظ على الأمن الغذائي، خاصة في ظل وضع اقتصادي هش يعاني فيه معظم السوريين من صعوبة تأمين احتياجاتهم الأساسية.

وفيما يبقى تصدير الأغنام خياراً اقتصادياً تدافع عنه الحكومة، فإن التحدي الحقيقي يكمن في إدارة هذا القرار بما يضمن حقوق جميع الأطراف، ويمنع أن يكون المواطن الحلقة الأضعف في معادلة الربح والخسارة.

ليرة، بحسب ما أكده أحد القضاة.

تفاوت كبير بين المحافظات

وبينما تعاني العاصمة والمدن الساحلية من الارتفاع الحاد للأسعار، تشهد محافظات مثل درعا وحماة استقراراً نسبياً وانخفاضاً في أسعار اللحوم، ما يسلط الضوء على التباين الكبير بين المناطق، وسط غياب آليات ضبط حقيقية من قبل الجهات المعنية.

ويشير متخصصون إلى أن وزارة الزراعة لا تتدخل في تسعير الأغنام أو اللحوم، بل تترك الأسعار لعوامل العرض والطلب، مع إمكانية وقف التصدير إذا تبين أن له أثراً سلبياً كبيراً على السوق المحلي.

العلف شحيح... والمراعي ضعيفة

العوامل التي تدفع نحو ارتفاع أسعار اللحوم لا تقتصر على التصدير فقط، بل تشمل أيضاً الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف، التي أصبحت عبئاً ثقيلاً على المربين، فضلاً عن قلة المراعي هذا العام نتيجة ظروف مناخية قاسية. هذه المعطيات أجبرت العديد من المربين على بيع جزء من مواشهم أو التوجه نحو التصدير لتعويض الخسائر.

يفتح نافذة أمام المربين لتصريف جزء من قطعانهم، ما يشجعهم على الاستمرار في الإنتاج، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الأعلاف، وقلة المراعي، وارتفاع تكاليف التربية. لكن في المقابل، عبر كثير من المواطنين عن استيائهم من تأثير التصدير على الأسعار المحلية، خصوصاً مع ارتفاع سعر كيلو لحم الخروف الهبرة في دمشق إلى أكثر من 200 ألف ليرة، وسعر الكيلو بنسبة دهنة 30% إلى نحو 175 ألف

براً إلى الأردن عبر معبر نصيب الحدودي.

تبريرات رسمية... وتساؤلات شعبية

الحكومة رأت أن قرار التصدير سيساهم في دعم الخزينة العامة عبر استيفاء الرسوم بالقطع الأجنبي، إلى جانب الحد من التهريب، الذي يضر بالاقتصاد الوطني ويستنزف الثروة الحيوانية. كما اعتبر عبد القادر أن التصدير

ففي 25 آذار الماضي، أعلنت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية عن تحميل أول شحنة من المواشي عبر مرفأ طرطوس، ووصفت الخطوة بأنها بداية لتعافي قطاع التصدير.

كشف معاون وزير الزراعة لشؤون الثروة الحيوانية، الدكتور أيهم عبد القادر، عن السماح بتصدير 200 ألف رأس من ذكور أغنام العواس والماعر الجبلي، إضافة إلى 20 ألف رأس من العجول الحية.

ووفق ما أوضحه عبد القادر لموقع «عنب بلدي» بتاريخ 10 نيسان الجاري، فإن الكمية المصدرة حتى تاريخه بلغت 38,200 رأس غنم، منها 37,000 رأس تم تصديرها بحراً إلى السعودية عبر مرفأ طرطوس، و1,200 رأس نُقلت

حصار المأساة الغذائية: كيف دفعت



واضطرت سورية لأول مرة في تاريخها إلى الاعتماد على المساعدات الغذائية الدولية، حيث تلقى مليون شخص دعماً غذائياً من وكالات الأمم المتحدة.

قبل الحرب، كانت سورية تنتج نحو 4 ملايين طن من القمح سنوياً، وهو ما يكفي لتلبية الاستهلاك المحلي وتصدير فائض يبلغ حوالي 1,5 مليون طن إلى دول مثل الجزائر وتونس وإيطاليا. ومع انفجار الأزمة، انخفض الإنتاج بشكل حاد إلى 1,8 مليون طن في 2014. والأمر لم يتوقف عند القمح، فقد انخفض إنتاج الشعير من 747 ألف طن في المتوسط بين 2010-2014 إلى 594 ألف طن في 2014. أما إنتاج الذرة، فقد تراجع أيضاً بنسبة 15% خلال الفترة ذاتها.

استنزاف للمياه وتفاقم في الأضرار البيئية

تعد الموارد المائية واحدة من أهم المكونات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي. وفي سورية، تأثرت السياسات المائية بعوامل جغرافية وسياسية واجتماعية. منذ الخمسينيات، ركزت الحكومات على مشاريع الري الكبرى مثل مشروع سد الفرات، الذي ساهم في تحويل المناطق الصحراوية في المنطقة الشرقية إلى أراض زراعية منتجة. ومع ذلك، أدى الاستخدام المفرط للموارد المائية إلى استنزاف الأحواض الجوفية. في عام 2007، استهلكت سوريا 19,2 مليار متر مكعب من المياه، وهو ما يزيد بـ 3,5 مليار متر مكعب عن معدل التجدد الطبيعي للمياه. كما أن اعتماد الري على الأبار غير المرخصة أدى إلى استنزاف خطير للموارد المائية. على سبيل المثال، جف نهر الخابور، أحد الأنهار التاريخية في سورية، بحلول عام 2001. وهذا

اللاحقة، حيث ساهمت الزراعة بنسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001، ووظفت حوالي 17% من القوة العاملة.

السنوات العجاف: قحط الجفاف وقحط النيوليبرالية

في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، دخلت سورية مرحلة جديدة من التحولات الاقتصادية التي ركزت على تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص. وكان لهذه السياسات تأثير سلبي على القطاع الزراعي بشكل فائق.

وأحد الأمثلة البارزة على هذه السياسات كان إصدار القانون رقم 56 لعام 2004، الذي سمح لأصحاب الأراضي بإنهاء عقود المزارعين وإبرام عقود مؤقتة بدلاً منها. حيث أدى هذا القانون إلى فقدان الفلاحين لحقوقهم التاريخية في العمل على الأراضي، مما تسبب في نزوح عدد كبير منهم من المناطق الريفية إلى المدن. وتشير التقديرات إلى أن عدد العمال الزراعيين انخفض بنسبة 40% بين عامي 2002 و2008 بسبب سوء إدارة الأراضي والمياه، وهو تحول أثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي المحلي. في الوقت نفسه، ضرب الجفاف جفاف شديد بين عامي 2006 و2010، مما تسبب في واحدة من أسوأ الأزمات الزراعية في تاريخ سورية الحديث. انخفض إنتاج القمح بنسبة 47%، بينما شهد إنتاج الشعير انخفاضاً أكبر بنسبة 67%. وفي المناطق غير المروية، كان الوضع أكثر كارثية حيث انخفض الإنتاج بنسبة 82%، ولم تكن الحكومة - وفق تقاريرها الرسمية - قادرة على تلبية احتياجات السكان الغذائية بشكل كامل،

كان الأمن الغذائي تحدياً استراتيجياً طويل الأمد بالنسبة لسورية على مر تاريخها، وهو يعكس ليس فقط قدرة البلاد على إنتاج غذائها محلياً بل أيضاً على تعزيز سيادتها الوطنية. منذ الخمسينيات من القرن الماضي، اعتمدت سورية سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما جعلها واحدة من أكثر الدول استقراراً في منطقة شرق المتوسط من حيث الإمدادات الغذائية. وفي التسعينيات، تمكنت سورية - وفقاً للمعطيات المعلنة - من تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في إنتاج القمح، وهو المحصول الأساسي الذي اعتبر ركيزة الأمن الغذائي الوطني. لكن مع دخول الألفية الجديدة، واجهت الزراعة السورية تحديات متزايدة نتيجة التحولات الاقتصادية النيوليبرالية، وضعف البنية التحتية المائية، والجفاف الذي ضرب البلاد في الفترة ما بين 2006 و2010.



شكلت الزراعة في السبعينيات والثمانينيات حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي ثم توقف النمو تقريباً خلال السنوات اللاحقة

على توزيع الأراضي وتنظيم استخدام الموارد المائية، واستكمال العمل على مشاريع كبرى مثل مشروع سد الفرات الذي كان حجر الزاوية في الاستراتيجية الزراعية للدولة السورية. خلال تلك الفترة، تمكنت سورية من تحويل الزراعة إلى أحد محركات الاقتصاد الوطني. كانت مشاريع الري المدعومة من الدولة، إلى جانب تحسين البذور المحلية، من أهم عوامل تعزيز إنتاجية المحاصيل. على سبيل المثال، أدى تحسين بذور القمح بالتعاون مع مركز الأبحاث الدولية في المناطق الجافة «ICARDA» إلى زيادة غلة القمح بشكل كبير. كما قدمت الحكومة دعماً كبيراً للمزارعين من خلال توفير الأسمدة المدعومة والوقود بأسعار منخفضة. بناءً عليه، شكلت الزراعة في السبعينيات والثمانينيات حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي لسورية، ثم توقف النمو في هذا القطاع تقريباً خلال السنوات

أحمد الرز

أدت العوامل السابقة إلى أزمة غذائية داخلية غير مسبوق، وذلك حتى قبل عام 2011. ومع تحول البلاد نحو الصراع العسكري، كان الغذاء السوري على لائحة أكثر قطاعات الاقتصاد تعرضاً للضرر، وهو ما انعكس في التقارير الدولية الدورية التي تثبت ارتفاعاً غير مسبوق في مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلاد، وانضمام مجموعات جديدة من السكان في كل عام إلى عداد المعرضين للخطر الغذائي بشكل خاص.

الأمن الغذائي بعد الاستقلال وتمكين الزراعة

تعود جذور السياسات الزراعية الشاملة في سورية خلال القرن الماضي إلى عقدي الخمسينيات والستينيات، عندما تبنت الحكومات السورية برامج شاملة لما يسمى بالإصلاح الزراعي، ركزت

النيلولبرالية سورية إلى حاضنة المجاعة؟



إلى 50% في بعض المناطق، بسبب نقص البذور والأسمدة. واليوم، تتفق معظم البحوث الاقتصادية في العالم حول أن إعادة بناء القطاع الزراعي في سورية تتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتغيير الجذري في السياسات بما فيها السياسات الزراعية. ومن الضروري أولاً وقبل أي شيء إعادة الدعم الحكومي للمزارعين وتطوير تقنيات الزراعة المستخدمة للتغلب على التحديات البيئية والاقتصادية.

صومعة حبوب كانت موجودة قبل الحرب، لم يتبق سوى 22 صومعة تعمل بحلول عام 2016. كما فقدت البلاد 70% من قدراتها في طحن الحبوب نتيجة الحرب ونهب المعدات. إضافة إلى ذلك، تضررت مشاريع الري بشكل كبير، حيث أصبح حوالي 50% من الأراضي المروية غير صالحة للزراعة بسبب نقص الوقود وتعطل المضخات.

فوق ذلك، تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة «FAO» إلى أن إنتاجية الأراضي المزروعة تراجعت بنسب تصل

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادرة في عام 2009، إلى أن نحو 300,000 عائلة نزحت من منطقة الجزيرة إلى ضواحي المدن السورية وإلى لبنان، حيث واجهوا ظروفًا معيشية صعبة.

قبل الحرب، كانت منطقة الجزيرة السورية تنتج حوالي ثلثي القمح السوري. لكن الصراع دمّر البنية التحتية للري، وأدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي. وأصبحت تكاليف نقل القمح من الجزيرة إلى دمشق باهظة جداً، حيث ارتفعت من 130 دولاراً للطن الواحد قبل الحرب إلى حوالي 310 دولارات وبشكل خاص بسبب الإتاوات التي فرضتها السلطة الساقطة على عمليات النقل. وشكل هذا الأمر ذريعة للنخب الاقتصادية للنظام السوري للانتقال نحو استيراد القمح من الخارج بوصفه «أرخص نسبياً».

الخسائر لا يمكن تعويضها إلا بالتغيير الجذري

بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بالبنية التحتية الزراعية، تعاني سورية من تحديات بنيوية في قطاع الزراعة. حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 40% من القوى العاملة الزراعية قد فقدت منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بينما انخفض عدد المواشي بشكل كبير. على سبيل المثال، انخفض عدد الأغنام من 15 مليوناً إلى حوالي 9 ملايين فقط. وفي الوقت نفسه، أدى الحفر العشوائي للآبار إلى استنزاف خطير للمياه الجوفية، مما يهدد استدامة الزراعة على المدى الطويل.

وأدت الحرب إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الزراعية. فمن بين 140

الاستنزاف غير المستدام للموارد المائية كان له تأثير مباشر على الإنتاج الزراعي، وأدى إلى تقليل المساحات المزروعة مع مرور الوقت.

وبالإضافة إلى الجفاف، عانت سورية من تدهور التربة بسبب الاستخدام المكثف للأسمدة والممارسات الزراعية غير المنظمة. وفي المناطق الشمالية الشرقية، أدى سوء إدارة مشاريع الري إلى تملح الأراضي، مما جعل مساحات شاسعة غير صالحة للزراعة. كما ساهم تغير المناخ العالمي في جعل الظواهر الطبيعية مثل الجفاف أكثر حدة وتكراراً.

ومع بداية الحرب، تفاقمت هذه التحديات البيئية. حيث تضررت الأنظمة البيئية بشكل كبير بسبب عمليات القصف المتبادل، وحرق المحاصيل في أوقات مختلفة، وعمليات نزوح السكان. كما أن التلوث الناجم عن استخدام المياه الملوثة في الري أدى إلى تفشي الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء. وفي الكثير من المناطق الريفية، اضطر المزارعون إلى تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات بسبب ارتفاع أسعارها وقلة توافرها، مما أدى إلى انخفاض غلة المحاصيل.

التهمير والنزوح كنتيجة لتضرر الزراعة منذ عقود، كانت المناطق الريفية تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. لكن مع تراجع الإنتاج الزراعي بسبب السياسات النيولبرالية والجفاف والحرب، ارتفعت معدلات الفقر بشكل حاد في الريف السوري. في منطقة الجزيرة، التي كانت تُعد «سلة غذاء سورية»، وصل معدل الفقر إلى 80% بحلول عام 2010، أي قبل الحرب مباشرة. وتسببت هذه الأزمة في نزوح جماعي للسكان من المناطق الريفية المتضررة إلى المدن الكبرى مثل دمشق وحلب. وتشير تقارير

في منطقة الجزيرة التي كانت تُعد «سلة غذاء سورية» وصل معدل الفقر إلى 80% بحلول عام 2010 أي قبل الحرب مباشرة



فهم أساسيات الرأسمالية المالية في القرن الحادي والعشرين



كان أسبوعاً مضطرباً في سوق الأسهم، حيث دفعت مساعي دونالد ترامب لإعادة تشكيل النظام الرأسمالي العالمي للمستثمرين إلى حالة من الهستيريا. إلى أين تنجبه الأمور؟ لا أحد يعلم. ولكن مع اقترابنا من حرب تجارية محتملة، من المفيد أن ننراجع قليلاً للتأمل في شكل نظامنا المالي العالمي.

■ جيم كين وسيمير سونتي ترجمة: قاسيون

تشمل الأسهم الخاصة، والاستثمار العقاري، وصناديق التحوط، وأكثر. وتعد «بلاكستون Blackstone» أكبر مدير للأصول البديلة، حيث تُشرف حالياً على أكثر من تريليون دولار.

ورغم أنها لا تعمل بالحجم نفسه للثلاثة الكبار، إلا أن مدراء الأصول البديلة يجنون رسوماً أعلى بكثير مقابل كل دولار من الأصول التي يديرونها، ويلعبون دوراً مهماً في الرأسمالية الحديثة. فممنز أزهدها عمليات الاستحواذ بالرأفة المالية في ثمانينيات القرن الماضي، أصبح تهديد الاستحواذ من قبل شركات الأسهم الخاصة وسيلة لفرض «الانضباط» على الشركات، وهو ما يعزز بدوره قوة المساهمين، بمن فيهم الثلاثة الكبار. ومؤخراً، توسعت شركات إدارة الأصول البديلة إلى مجالات البنينة التحتية «مثل المطارات، والمرافق، وخطوط الأنابيب»، وهي خطوة تهدد بزيادة خصوصية السلع العامة. كما طورت هذه الشركات أذرعاً تُعرف «بالانتماء الخاص credit private»، مما يسمح لها بالعمل مثل البنوك ولكن دون الخضوع للرقابة التنظيمية ذاتها.

ولتعقيد الصورة أكثر، قامت «بلاك روك» بسلسلة من عمليات الاستحواذ «مثل Partners Infrastructure Global وHPS وPreqin وInvestment Partners»، بل إنها حاولت حتى شراء الشركة التي تُشغل «قناة بنما». وإذا ما عكست هذه التحركات نية من الثلاثة الكبار للتوسع خارج الأسواق العامة المدرجة وتوسيع وجودهم في إدارة الأصول البديلة، فقد تتوسع قوتهم أكثر فأكثر.

ماذا يخبرنا هذا عن الرأسمالية اليوم؟ هناك الكثير من الجدل حول معنى كل ذلك، لكن معظم المراقبين يتفقون على ثلاث سمات أساسية لـ«رأس المال المالي الجديد» تؤثر على حوكمة الشركات:

أولاً، بالنسبة لبعض مدراء الأصول، فإن «الخروج» من أي شركة معينة استثماراً فيها لم يعد خياراً مطروحاً. في السابق، كان

المستثمرون غير الراضين عن أداء شركة ما ببساطة يبيعون أو يهددون ببيع أسهمهم. أما الثلاثة الكبار فلا يملكون هذه الرفاهية. فبسبب ضخامة مواقعهم، فإن التخلص من الأسهم قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على السوق بأكملها، وهو ما سينعكس سلباً على محافظهم العامة. ومن بين المنتجات الأساسية التي يقدمونها للمستثمرين هي «الصناديق الشاملة للسوق»، والتي تشمل تقريباً كل شركة.

ثانياً، تتمتع الشركات الثلاث «استراتيجية استثمار سلبية» عبر صناديقها — مثل صناديق المؤشرات وصناديق التداول «ETFs» — التي تتيح للمستثمرين الوصول إلى السوق بأكمله دفعة واحدة. ولا تحاول هذه الشركات «التفوق على السوق» أو الرهان على الفائزين والخاسرين. بل تلتزم بحيازة أوسع نطاق ممكن من الأصول على المدى الطويل.

ثالثاً، تنتج النقطتان السابقتان عن وضع الثلاثة الكبار بصفتهم «مالكين شاملين universal owners»، أي إنهم يملكون حرقاً جزءاً من كل شيء تقريباً. وبسبب انكشافهم على السوق العام بأكمله، واعتمادهم على نموذج قائم على الرسوم، فإن لدى مدراء الأصول مصلحة في رؤية أسعار الأسهم ترتفع باستمرار. فبالنسبة لهم، لم يعد الغرض من سوق الأسهم هو جمع رأس المال للشركات كي تتوسع، بل ببساطة زيادة ثروات المستثمرين.

ماذا يعني هذا بالنسبة للعمال والحركات التقدمية الأوسع؟

ردت الحركة العمالية في الولايات المتحدة في البداية على صعود التمويل بمحاولة ركوب موجة «أولوية المساهمين»، باستخدام صناديق التقاعد المتنامية التابعة لها للتحدث كمساهمين، وتقديم مقترحات للمساهمين، واستخدام آليات حوكمة الشركات الأخرى على أمل دفع الشركات إلى التصرف بمسؤولية. ومع مرور الوقت، سعت النقابات والحركات الاجتماعية الأخرى أيضاً إلى التواصل مع تجمعات أكبر من رأس المال، مثل صناديق التقاعد العامة، وصناعة إدارة الأصول، بهدف مماثل.

منطق هذا النهج هو أن صناديق التقاعد، على وجه الخصوص، تمثل «رأس مال العمال». وبالتالي، يجب ألا تقوم هذه الصناديق باستثمارات تضر بالعمال الذين أنشئت هذه الصناديق لخدمتهم. فمثلاً، من غير المنطقي

أن تستثمر صناديق التقاعد العامة — التي تعود فوائدها إلى موظفي القطاع العام — في شركات تسعى إلى خصخصة السلع العامة. وقد كان «حراك رأس مال العمال» جزءاً من جهد أوسع لترسيخ مبادئ «البيئة، والمجتمع، والحوكمة ESG» في حسابات الأمانة التي تقوم بها المؤسسات الاستثمارية. ورغم أن ESG أصبحت موضع انتقاد سياسي من قبل اليمين، فإن الفكرة الأساسية ليست راديكالية على الإطلاق. فكل شيء، من ارتفاع منسوب البحار إلى تعويضات التفيزيين إلى خطر الإضرابات، يُشكل مخاطر ينبغي للمستثمرين وضعها في الحسبان. وعلى مر السنين، نجح المنظومون في دفع بعض المستثمرين المؤسسيين إلى تنفيذ أطر ESG من خلال تقليص استثماراتهم في صناعات مثل الوقود الأحفوري والتبغ، والعمل مع مدراء الأصول لحل النزاعات العمالية في الشركات التي يمتلكون أسهماً فيها.

ومن دون التقليل من قيمة هذه الجهود، من المهم التشديد على أن استراتيجيات ESG ورأس مال العمال تأخذ القيود البنوية لـ«رأس المال المالي الجديد» كأمر واقع. والمشكلة أن هذا الكيان المالي الضخم متشابك وعميق، ولا يمكن فصله عن العمليات التي تُغذي الاستغلال، والتدهور البيئي، وتراجع القطاع العام.

وليس المقصود من هذا القول أن النظام المالي الحالي هو نظام «طفيلي» استثنائي خاص يربح على حساب «الاقتصاد الحقيقي». صحيح أن النمو المذهل لقوة «وول ستريت» خلال الجيل الماضي جاء، إلى حد ما، على حساب سلطة الشركات الفردية. لكن قدرة التمويل على فرض الانضباط على الشركات قد عززت أيضاً قبضة الإدارة على العمال. لقد باتت «وول ستريت» و«مين ستريت» متشابكتين تماماً.

تعاملت الحركة العمالية والحركات الاجتماعية الأخرى مع رأس المال المالي الجديد مثل الضفدع الذي يسلق في وعاء ماء يغلي: يحقق انتصارات صغيرة هنا وهناك، بينما تزداد درجة الحرارة أكثر فأكثر. وبناء قوة حقيقية للطبقة العاملة قادرة على تحسين مستويات المعيشة بشكل ملموس وحماية الكوكب، يتطلب مواجهة جدية لبنية الملكية والسيطرة في اقتصاد الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين. لا يوجد مخرج سهل من هذا المأزق سوى بكسر الدورة التي أوصلتنا إلى هنا في المقام الأول.

**صناديق التقاعد
تمثل «رأس
مال العمال»
وبالتالي يجب
الأ تقوم هذه
الصناديق
باستثمارات
تضر بالعمال
الذين أنشئت
هذه الصناديق
لخدمتهم**

تأخر صرف المعاشات التقاعدية وغياب التصريح الرسمي يزيدان من حجم الأعباء



شهدت سورية منذ مطلع الشهر الجاري أزمة جديدة طالت شريحة كبيرة من المجتمع، حيث لم يتم صرف المعاشات التقاعدية في موعدها المعتاد دون أي إعلان رسمي يوضح الأسباب.

هذا التأخير المفاجئ دفع المتقاعدين والعاملين إلى التوجه بكثافة نحو الصرافات الآلية، أملاً في الحصول على أجورهم الشهرية واستلام المنحة النقدية المقررة، ما أدى إلى ازدحام شديد واختناقات أمام الصرافات القليلة العاملة في مختلف المحافظات.

المتقاعدون، وهم من الفئات الأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية والصحية، وجدوا أنفسهم مجبرين على الوقوف لساعات طويلة في طوابير الانتظار دون جدوى، ليكتشفوا في نهاية المطاف أن حساباتهم ما زالت خالية من الرواتب.

هذا المشهد تكرر يومياً، من دون وجود توضيح رسمي يفسر سبب التأخير أو يحدد موعداً واضحاً لصرف الأجور.

إرهاق يومي وخسائر مالية

المتقاعدون الذين اضطروا للوقوف المتكرر في طوابير الانتظار لم يتكبدوا العناء البدني والنفسي فقط، بل تحملوا أيضاً أعباء مالية إضافية.

فقد اضطروا كثيرون منهم للتنقل يومياً من وإلى أماكن تواجد الصرافات، وسط أزمة نقل خانقة وتكاليف مرتفعة في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، ما جعلهم يستهلكون جزءاً من مواردهم الشحيحة أصلاً في أجور النقل.

إضافة إلى ذلك، ونتيجة لطول فترة التأخير التي تجاوزت 14 يوماً منذ بداية الشهر، اضطروا كثير من المتقاعدين إلى الاستدانة لتأمين احتياجاتهم الضرورية من غذاء ودواء وفواتير، وهو ما عمق من أزمتهم المعيشية وأفقدتهم شعور الأمان المالي الذي من المفترض أن يوفره لهم المعاش التقاعدي على هزلة!

ازدحام متواصل ومعاناة مستمرة

ومع بداية الأسبوع الحالي، وعلى الرغم من بدء تحويل الرواتب وفق ما أعلنت مؤسسة

التأخير المفاجئ دفع المتقاعدين والعاملين إلى التوجه بكثافة نحو الصرافات الآلية، أملاً في الحصول على أجورهم الشهرية واستلام المنحة النقدية المقررة، ما أدى إلى ازدحام شديد واختناقات أمام الصرافات القليلة العاملة في مختلف المحافظات.

المتقاعدون، وهم من الفئات الأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية والصحية، وجدوا أنفسهم مجبرين على الوقوف لساعات طويلة في طوابير الانتظار دون جدوى، ليكتشفوا في نهاية المطاف أن حساباتهم ما زالت خالية من الرواتب.

هذا المشهد تكرر يومياً، من دون وجود توضيح رسمي يفسر سبب التأخير أو يحدد موعداً واضحاً لصرف الأجور.

التأخر بالتصريح فأقم المعاناة

واحدة من أكثر النقاط التي أثارت استياء المتقاعدين وأثقلت كاهلهم، لم تكن في تأخر صرف المعاشات فقط، بل في تأخر التصريح الرسمي من الجهات المختصة، وتحديد موعداً مبكراً للتأمينات الاجتماعية، والتي لم تصدر بياناً يوضح الأمر إلا في نهاية الأسبوع الماضي.

حينها فقط، تناهى إلى مسامح المتقاعدين أن المؤسسة قد أنهت تحويل مستحقات المنحة النقدية، وستبشر بتحويل الرواتب مطلع الأسبوع الحالي.

التواصل المؤسسي ويظهر غياباً واضحاً للتقدير لمعاناة فئة المتقاعدين، الذين هم بأمر الحاجة للاستقرار والأمان في هذه المرحلة من حياتهم.

التعامل مع معاشات التقاعد يجب أن يكون بمنتهى الحساسية والمسؤولية، فهذه الرواتب هي مصدر الحياة الأساسي لآلاف ممن خدموا الدولة والمجتمع لعقود.

فما حصل يدعو إلى مراجعة حقيقية لآليات الصرف والتواصل مع المواطنين، حماية لكرامتهم وحقوقهم.

التأمينات، إلا أن الازدحام لن يتراجع في القريب العاجل، بل سيستمر وربما يتفاقم، حيث إن فئات أخرى من العاملين ينتظرون استلام أجورهم الشهرية والمنحة النقدية، مما يعني استمرار الطوابير الطويلة أمام الصرافات لعدة أيام أخرى.

حقوق وكرامة المتقاعد

إن ما جرى هذا الشهر من تأخر في صرف المعاشات دون توضيح رسمي، ثم تأخر الإعلان عن موعد التحويل، يعكس خللاً في

الخضار والفواكه... من التصدير للاستيراد وعلى حساب المواطن!



ليس؟ لأن الإنتاج المحلي الكبير عم يتصدر... والطلب المحلي عم يتغطى جزئياً من الخارج بالاستيراد... وهالشى يزيد التكاليف طبعاً... مثل ما يزيد أرباح المصدرين والمستوردين... وكل هاد بيرجع عالجيبه المسكينه للمواطن المشحر...

من ناحية ثانية غرفة تجارة عمان بالأردن صرحت إنو سورية كانت أكبر بلد استوردت من عندن ببداية هالسنة... بعدد شهادات منشأ وصل لـ 1665 شهادة... وقيمة تقريبيه 18 مليون دينار!

يعني نحن عم ناخذ من عندن خضار وفواكه... بينما خيرات بلدنا رايبه لبراء... والمستهلك السوري عم يدفع الثمن مرتين... مرة كمواطن عم يشوف الإنتاج المحلي عم يطير سعره... ومرة ثانية لما يضطر يشتري المستورد بسعر أعلى...

خليني أحكيك شوي عن أسعار السوق، يلي صارت متقلبة ومجنونه: كيلو الموز وصل لـ 15 ألف! التفاح نفس السعر، والبرتقال بـ 9 آلاف! أما التوت، غلبته الصغيرة بـ 10 آلاف! وكيلو الكيوي صار بـ 35 ألف، والأناناس بـ 25 ألف، والفريز بـ 15 ألف! يعني الفواكه صارت كأنك عم

والله يا جماعة صرنا بزمن العجائب... الخضرة والفواكه اللي كنا نزرعها ونبسط فيها ونوزع منها للجار والأقارب اليوم عم تنحط عالف بأسعار نار... والمواطن عم يتحسر وهو عم يعد المصاري قبل ما يمد إيدو عليها!

قبل كم يوم طلع رئيس لجنة سوق الهال بدمشق وصرح إنو بس بشهرين تم تصدير حوالي 272 ألف طن من الخضار والفواكه والحضيات لدول الخليج...

وطبعاً هاد شي بيفرح من ناحية دعم الاقتصاد... بس بنفس الوقت عم يصير على حساب السوق المحلي... وعلى حساب الناس يلي عم تثن تحت وطأة الغلا والظروف المعيشية الصعبة...

يعني تخيل... نحنا هون ببلد الزراعة وصار في قسم من الخضار والفواكه بالسوق مستوردة من مصر والأردن!

يعني ما بصير نفسي السوق من الخضرة والفواكه... ونرجع نشترها من برا... وكل هاد على حساب المواطن يلي راتبو ما عاد يلحق شي!

يا ريت يكون في رقابة عادلة... وسياسات متوازنة... بتضمن أمن غذائي داخلي قبل ما نفكر بالأسواق الخارجية وأرباح التجار...

لأنو أكل الناس مو لعبة... والمواطن السوري مو لازم يكون ضحية سوق مفتوح واستغلالي بلا حساب!

الزعر 2000، والخس بـ 6000 ليرة، والبقلة 3000، والطرخون 2000!

وين كنا ووين صرنا؟

المواطن اليوم صار يمشي بالسوق مثل يلي داخل على مزاد... مو سوق خضرة! كل يوم سعر شكل، وكل يوم معاناة شكل...

الحقيقة إنو التصدير مهم وضروري لدعم الاقتصاد... بس كمان لازم يكون في توازن.

تشتري ذهب... مو فواكه! وعالخضار ما فينا نقول إنها بأحسن حال:

كيلو البازيلاء بـ 20 ألف! بادنجان للمحشي 12 ألف، والكوسا 10 آلاف. أما البطاطا 6 آلاف، والبصل الفريك بـ 4 آلاف. الفول الأخضر 6 آلاف، والبندورة 5 آلاف، والفليفلة 10 آلاف، والثوم الناشف وصل لـ 30 ألف!

حتى الحشائش صارت واوا! البقدونس بـ 1000، النعنع 1500،

الحرب التجارية قد تضرب البنية التحتية للبحث العلمي في أمريكا



إن الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضتها إدارة ترامب على جميع الواردات إلى الولايات المتحدة والأشد على السلع من الصين، تزيد من تكاليف معدات المختبرات والأجهزة العلمية المتخصصة في البلاد. نشرت مجلة الطبيعة العلمية مراجعة لتأثيرات سلبية متوقعة على التطور العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية من جراء رفع الرسوم الجمركية، مما يبرز أحد التناقضات بين هدف ترامب من رفعها بإعادة النهضة الصناعية لأمريكا وبين انتكاسة في تأمين اقتصادي لمستلزمات التطوير العلمي والتكنولوجي بسبب استيرادها بتكاليف أعلى.

■ عن مجلة الطبيعة تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

وتأتي زيادات الأسعار في الوقت الذي تعاني فيه ميزانيات الأبحاث للمختبرات الأمريكية من ضائقة مالية بسبب الغاءات غير مسبوقه للمنع وتخفيضات في تمويل الجامعات منذ أن بدأت رئاسة دونالد ترامب الثانية في كانون الثاني.

يقول درو كيفوركيان، الرئيس التنفيذي لشركة ARES Scientific في ميامي بيتش بولاية فلوريدا، والتي تزود المختبرات العلمية بمعدات البحث، بما في ذلك تلك الموجودة في العديد من الجامعات: «نحن نقدم بالفعل عروض أسعار اليوم تزيد بنسبة 20% عن أسعار الأمس». «أعتقد أن الجميع تقريباً سيشهد زيادة في الأسعار من نوع ما». دخلت الجولة الأخيرة من الرسوم الجمركية حيز التنفيذ في 5 نيسان لجميع الدول، قبل أن يعلقها ترامب مؤقتاً باستثناء الصين.

يقول تينغلونغ داي، الباحث في سلاسل التوريد العالمية والرعاية الصحية بجامعة جونز هوبكنز في بالتيمور، ماريلاند، إن هذه الرسوم تمثل «تغييرات منهجية في هيكل تكلفة البحث العلمي، وهي تأتي في وقت تعاني فيه مؤسسات البحث من ضغوط مالية حادة». ويضيف: «الامر لا يقتصر على التقشف، بل قد يكون القشة التي تقصم ظهر البعير، ويهدد بالتسبب في أضرار دائمة».

يقول داي إن الولايات المتحدة تستورد معدات وكواشف مختبرية بمليارات الدولارات سنوياً. ويأتي العديد من هذه المنتجات من دول ستأثر بزيادات الرسوم الجمركية إذا مضى ترامب بتطبيقها، عاجلاً أم آجلاً، بما في ذلك الصين وسويسرا واليابان والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي؛ بينما يأتي البعض الآخر من المكسيك وكندا، اللذين فرضت عليهما إدارة ترامب رسوماً جمركية

في وقت سابق من هذا العام. وعند إعلانه عن أحدث الرسوم الجمركية في 2 نيسان، قال ترامب إنها ستندفد الولايات المتحدة من «حالة طوارئ وطنية»، وستعزز قاعدة التصنيع المبرّعة، وستقلل من اعتماد البلاد على «الخصوم الأجانب».

أثارت هذه الأخبار اضطرابات مالية عالمية؛ تراجعت الأسهم، وحذر صندوق النقد الدولي من خطر كبير على الاقتصاد العالمي. المجاهر، والأطباق الزجاجية، وأجهزة فحص الحمض النووي

أبلغ باحثون مجلة «نيشتر» أن أسعار العديد من المنتجات العلمية قد تتأثر. ويقولون إن الصين تُورد إلى الولايات المتحدة معدات مختبرية أساسية، مثل الأنابيب الزجاجية والكواشف، بالإضافة إلى معدات إلكترونية متطورة، بما في ذلك رقائق الكمبيوتر وشاشات الكريستال السائل والحاضنات. أما ألمانيا «التي ستفرض على وارداتها، مثل واردات بقية دول الاتحاد

الأوروبي، رسوم جمركية بنسبة 20%» واليابان «24%»، فتُورد أدوات مختبرية متطورة، مثل المجاهر أو أجهزة التحليل الدقيقة، بينما تُعد سويسرا «32%» والمملكة المتحدة «10%» من كبار مُصدري أدوات التشخيص والأجسام المضادة والمواد الكيميائية المتخصصة. تُورد المكسيك الأدوات البلاستيكية، بينما تُورد كندا معدات متخصصة، بما في ذلك أجهزة تسلسل الحمض النووي وأجهزة عدّ الخلايا. غالباً ما تأتي أجهزة التعقيم وأجهزة الطرد المركزي وغسالات الأواني الزجاجية المستخدمة في المختبرات الأمريكية من أوروبا.

يقول داي: «هذه ليست سلعة فاخرة». إنها البنية التحتية الأساسية للعلوم الحديثة. يقول ميخائيل كاتس، الفيزيائي بجامعة ويسكونسن-ماديسون، إنه ليس من الواضح كيف ستطبق الرسوم الجمركية على العناصر المدرجة في ميزانية المنحة. ويتساءل: «هل نُحدد السعر أم السعر مع الرسوم الجمركية؟». يقول كيفوركيان إن نحو 60% من المنتجات التي تُوردها شركته تُصنع في الولايات المتحدة، و40% منها مستوردة. ولكن حتى المنتجات الأمريكية الصنع غالباً ما تعتمد على مكونات مستوردة. يقول داي: «قد يعتمد جهاز تسلسل الحمض النووي المُصنّع في كاليفورنيا على البصريات من ألمانيا وأشباه الموصلات من الصين».

يقول كيفوركيان إن التحول إلى موردين أمريكيين لا يخفض التكاليف دائماً. «صدق أو لا تصدق، بعض المنتجات التي نشترها من الخارج، حتى مع فرض الرسوم الجمركية عليها، لا تزال أقل تكلفة من شرائها من الولايات المتحدة».

تعقيد سلسلة التوريد

تقول كانان غونيس كورلو، الباحثة في إدارة سلسلة التوريد في كلية متروبوليتان بجامعة بوسطن في ماساتشوستس، إن تغيير الموردين ليس بالأمر الهين. يجب بناء الثقة والتحقق من الجودة. وتضيف: «ليس الأمر

سهلاً بين عشية وضحاها». وتضيف غونيس كورلو إن جائحة كوفيد-19 - التي تسببت أيضاً في اضطراب دولي في توريد معدات المختبرات - ربما جعلت الشركات أكثر وعياً بنقاط ضعفها. وتضيف: «أشعر أن الشركات أصبحت أكثر استعداداً لهذا النوع من الاضطراب في سلاسل التوريد الخاصة بها بسبب كوفيد».

لكن بعض المنتجات، مثل المجاهر الضوئية عالية الجودة، لا تُصنع في الولايات المتحدة على الإطلاق، كما تقول داي، مما يعني أنه لا توجد طريقة لتجنب آثار رسوم الاستيراد. لا تقتصر التأثيرات على المختبرات الأمريكية فحسب، إذ تدرس المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين فرض رسوم جمركية انتقامية على الواردات من الولايات المتحدة «الصين طبقتها برد قوي بالفعل وصل 125%» مما قد يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار معدات المختبرات عالمياً، كما تقول داي. نحن في الواقع في بداية ما قد يصبح فترة فوضى ناجمة عن الرسوم الجمركية. يقول كيفوركيان إن الرسوم الجمركية تُنذر بعواقب قصيرة الأجل.

في مختبرات الأبحاث. ولكن على المدى البعيد، يأمل أن تُعزز هذه التقنيات الكفاءة وتُحفز الباحثين على الاستثمار في معدات عالية الجودة وأطول عمراً. «أعتقد أن الناس سيبحثون عن كيفية الاستثمار في معدات عالية الجودة لا يضطرون إلى إنفاق المال على صيانتها أو استبدالها».

هذا ما استمرجته مجلة الطبيعة من آراء بشأن تأثير الرسوم الجمركية الجديدة، ويبقى السؤال هل تملك الولايات المتحدة الأمريكية ترف الوقت لتنتقل إلى اكتفاء ذاتي مزعوم بالبنية التحتية العلمية، في وقت تسابق فيه الصين الزمن بوصفها منافستها الأكبر للتفوق العلمي والتقني؟ أم أن الانحدار الشامل للإمبراطورية الأمريكية بما فيه انحدارها العلمي بدأت تكتب آخر فصوله التاريخية الختامية عما قريب؟

قضايا الشرق

حرب تجارية ضد الجميع

يشهد العالم حالة اضطراب عام بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي عن فرض رسوم جمركية ستؤثر بشكل كبير على التجارة العالمية، وإن كانت الصورة لم تنجل بعد، إلا أنه ليس من الصعب إدراك حجم الخطوة الأمريكية، فإن كنا سابقاً نتحدث عن حرب تجارية بين الصين والولايات المتحدة فنحن نتحدث الآن عن حرب تجارية شاملة بين الولايات المتحدة من جهة، والعالم من جهة ثانية.

خطوة ترامب تؤكد في المقام الأول حجم الأزمة الأمريكية، فإن كان النظام الرأسمالي محكوماً بالحرب، فهو في ظل تفاقم أزمته محكوم بحرب عالمية كبرى، لكن الوزن الأمريكي وطبيعة توازن القوى بالمعنى العسكري على المستوى العالمي حرم الأمريكيين من إشعال هذه الحرب، وسعوا خلال العقد الماضي إلى إشعال عدد كبير من الحروب والصراعات البينية، أملاً في أن تشكل مجتمعة مخرجاً من أزمة المركز الرأسمالي، ولكن وكما يبدو لم تنجح هذه الحروب في تفريغ الأزمة العميقة والشاملة، ولذلك ترى واشنطن أنها مضطرة لتوسيع رقعة الاضطراب العالمية، فإن توجيه ضربة بشكل متزامن للجميع من شأنها أن تخلق حالة من الارتباك، قد لا تستطيع دول كثيرة امتصاصها، وستجد تلك الدول نفسها أمام انهيارات اقتصادية، وما سينتج عنها من اضطراب اجتماعي وسياسي، أي أن الخطوة الأمريكية جاءت بمثابة ضربة شاملة للجميع.

إذا أردنا تعميق فهم الصورة الحالية، يمكننا أن ننتقل من أن الإدارة الأمريكية لم تغلق باب التفاوض حول هذه الرسوم، لكن ما تريده في المقابل سيكون مزيجاً من المطالب السياسية، أو فرض نمط مححف من العلاقات التجارية، ترسخ التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة بالقوة، أي أن النتائج المتوقعة أمريكية، هي نهب إضافي من العالم أملاً في تركيزه في الولايات المتحدة، فضلاً عن إحداث ضرر كبير في القوى المنتجة على المستوى العالمي، والتي ستتحمل التبعات الأساسية لعملية النهب المرجوة. ولا يغيب عن الذهن أن الحالة ستكون مختلفة بالنسبة للصين التي لا يمكنها تقديم تنازلات كبيرة للولايات المتحدة دون أن تلحق ضرراً كبيراً باستقرارها وأمنها الوطني. ما سبق، لا يعني أن الأطراف المتضررة ستظل عاجزة عن الرد، ولا نقصد هنا الردود ذات الطابع التجاري البحت، بل تلك ذات الأبعاد السياسية التي تتناسب مع طبيعة الخطوة الأمريكية، التي ستفرض على الآخرين التكاليف معاً بهدف النجاة، ورأينا البوادر الأولى من خلال عقد كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية أول مباحثات اقتصادية منذ خمس سنوات، لتتفق الدول الثلاث على صياغة رد مشترك على الإجراء الأمريكي، ما يسمح لنا بالقول: إن الخطوة الأمريكية ورغم خطورتها، يمكن أن تتحول إلى رافعة جديدة لتفاهات بينية بين الأقطاب العالمية الأخرى.

4 ساعات جمعت بوتين وويتكوف... ولكن؟



وبينما يصور ترامب والإعلام الأمريكي أن حل المسألة يقع على عاتق موسكو الآن، بأن تقدم تنازلات مماثلة وتبدأ بـ «خطى عملية»، فإن هذا بدوره تشويه للحقيقة البسيطة بأن أوكرانيا منطقة حدودية مع روسيا، وكانت تاريخياً امتداد طبيعي لها قبل أن يأتي التسلسل والتوسع الغربي - الأمريكي أساساً، ولاحقاً تصعيده، وعليه، فإن التنازلات المطلوبة من موسكو تعد أساساً مضرّة بالأمن الوطني الروسي، وأي تنازل من هذا النوع يعني أن الغربيين حققوا تقدماً ما، ويات رسماً ومصادقاً عليه، وهو ما ترفضه موسكو تماماً.

اتفاق المعادن بنسخة جديدة

من زاوية أخرى، طورت واشنطن عرضها باتفاق المعادن مع كييف، نحو نسخة أكثر قسوة، تتضمن استعادة جميع الأموال المقدمة لها خلال سنوات الصراع، وسيطرة مؤسسة تمويل التنمية الأمريكية على خط الغاز الروسي - الأوروبي في الأراضي الأوكرانية، أي تحصيل أرباحه، والأهم، إدارته، مما يزعج من كييف ورقة ضغط، وهو ما اعتبره العديد ابتزازاً بطريقة «استعمارية» و «انتهاك» للسيادة الأوكرانية. لقد ضحى الغربيون بأوكرانيا بالتخادم مع عملائهم بداخلها، بعدما فرضوا عليها سياساتهم بالتلاعب والقوة، بدءاً من الانقلابات «الملونة»، وصولاً لتوريثها بصراع عسكري كبير لمصلحتهم، وإن يجري التفاوض حول تقاسم مستقبلها ومواردها بأيديهم، أما بالنسبة لموسكو، فاجتماعات لـ 4 ساعات أو 40، تبقى بلا قيمة، ما لم يجر حل الأسباب الرئيسية للصراع، وتخلل للغرب عن «توسعه»، وضمان أمنها القومي، وعليه فإن الصراع الأوكراني كان ولا يزال تكتيافاً لصراع دولي بين قديم - وجديد.

ونصفه، دون أن تصدر أي تفاصيل عن الاجتماع إعلامياً، سوى العنوان العريض حول إنهاء الحرب الأوكرانية، ولكن يتضح في سياق اللقاء، ما قبله وما بعده، أن واشنطن مستاءة من موسكو، ويعتبر ترامب أن إنهاء الحرب يبدأ الآن، وذلك بأن تقبل بالاتفاقات والعروض المقدمة لها. لكن هذه بالضبط تعد إحدى مشاكل موسكو مع الغربيين، وهو استمرار افتراض أنهم أصحاب الكلمة العليا، ويفرضون حلولاً بشروط تناسبهم وحدهم، سواء بعقلية «التشدد» أو عقلية «رجال الأعمال»، لا فرق.

مواقف وأهداف موسكو كانت واضحة وما تزال، بالاستناد لأمنها القومي حالياً واستراتيجياً، وعدم وجود أي قوة عسكرية من الناتو على الأراضي الأوكرانية، وأن تتخلى كييف عن فكرة الانضمام للناتو، ويجري الحد من تسليح جيشها، وتبقى على الحياد، وضم الأراضي المستفتى شعبياً عليها لروسيا.

دعم أوروبي جديد

لا تناسب هذه الشروط الروسية الغربيين، فهي إعلان كامل بأن موسكو انتصرت وحقت أهدافها، بينما يخسر الأوروبيون والأمريكيون كل شيء في هذا الصراع، بالرغم من كل التسليح والتمويل، فضلاً عن ارتدادات هكذا نهاية عليهم داخلياً، وعليه تتخذ أوروبا موقفاً تصعيدياً، ومن نائل القول: إن هذا الدور يجري بالتنسيق مع واشنطن بطبيعة الحال، رغم التباينات والخلافات الظاهرة على السطح، فبالنوازي مع اجتماع بوتين - ويتكوف، أعلن الأوروبيون من بروكسل، على لسان وزير الدفاع البريطاني جون هيلي، دعم جديداً لأوكرانيا بقيمة 24 مليار دولار، قائلاً: إنها «زيادة قياسية بالدعم العسكري لأوكرانيا، ونعمل على توجيهها لدعم القتال في الخطوط الأمامية».

تجري مفاوضات إنهاء الحرب الأوكرانية بصعوبة بالغة على جميع الأطراف، وما من تقدم حقيقي يذكر، أو من الممكن أن يحصل، ما لم يقبل الغربيون هزيمتهم، ويتراجعون عن الأسباب الرئيسية والأولى التي أدت للحرب أساساً، والمتمثلة بجعل الأراضي الأوكرانية نقطة عسكرية تابعة للناتو وبعقلية عدائية، توسعية، تجاه موسكو.

■ ريزن بوظه

كانت العنوان الأبرز خلال الأسبوع الماضي: زيارة ستيف ويتكوف، مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إلى سان بطرسبرغ، للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وفشل الهدنة الروسية الأوكرانية، والتحديث الجديد على صفقة المعادن ومفاوضاتها بين واشنطن وكييف، والدعم المالي العسكري الأوروبي الجديد لأوكرانيا.

فشل الهدنة

من الممكن القول: إن هدنة الـ 30 يوماً لوقف إطلاق النار على منشآت الطاقة فشلت، حيث خرقتها القوات الأوكرانية مراراً، وبدورها ردت موسكو على ذلك بخروقات جوابية، والحقيقة أن قيادة أوكرانيا، في وضعها الحالي، لا مصلحة لها بأي تقدم في مسار وقف الحرب، فبالنسبة لإدارة زيلينسكي، نصف هزيمة تعني بدورها هزيمة كاملة لها، أما المصلحة الأوكرانية الوطنية فلا تراها إدارة زيلينسكي، وكانت هي من أهدرت السيادة الأوكرانية لحظة تسخير البلاد للمصالح الغربية أساساً والرضوخ لها.

اجتماع بوتين - ويتكوف

أما على مستوى الدول الرئيسية، فقد تحدث بوتين وويتكوف قرابة 4 ساعات

«أمريكا أولاً» حتى عند الحديث عن «إسرائيل»



لم يمض وقت طويل حتى ظهر على الملأ أن زيارة رئيس الوزراء «الإسرائيلي» إلى واشنطن لم تكن إلا تكراراً «أكثر لباقة» لحفلة التوبيخ التي تعرض لها الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، إذ روج نتنياهو وفريقه منذ ترشح الرئيس ترامب لدورة رئاسية جديدة إلى طبيعة العلاقة «الدافئة» التي تجمع نتنياهو وترامب، لكن الأخير لا يوفر فرصة إلا ويذكر بعصر الجليد القادم!

■ علاء ابوخرّاج

إن الارتباط الوثيق بين المشروع الصهيوني والولايات المتحدة التي تحولت لتكون المستثمر الأساسي فيه تحديداً بعد العدوان الثلاثي على مصر 1956، يخلق وهماً بأن هذه العلاقة ستكون أبدية ولن تشهد أي هزات، بل يرى البعض أن أي خلافات إن وجدت بين المصالح «الإسرائيلية» والأمريكية لن تسمح بتعكير صفو هذه العلاقة بشكل جدي، وذلك بالرغم من أنها تشبه إلى حد كبير العلاقة بين مستثمر ومشروع لم يعد يقدم الإيرادات المطلوبة! ولدينا في الحدث الأخير مثلاً جيداً لعرضه في هذا السياق.

لوبي صهيوني قوي ولكن!

يميل عدد كبير من المفكرين إلى تفسير السلوك الأمريكي بوصفه نتيجة تأثير مباشر من قبل اللوبي «الإسرائيلي» على القرار الأمريكي، لكن كيف يمكن لأصحاب هذه الفرضية أن يفسروا نجاح هذا اللوبي أحياناً وفشله أحياناً أخرى؟ الجواب بسيط، فاللوبي ينجح عندما تكون الفئة العظمى من صناع القرار في الولايات المتحدة يرون في طرح هذا اللوبي ما يتماشى مع مصالحهم، وتفشل عندما يحدث العكس، فقبل زيارة نتنياهو الأخيرة إلى الولايات المتحدة في 8 نيسان الجاري، كانت «إسرائيل» تروج إلى أن سبب الزيارة يرتبط إلى حد كبير بمسألة الرسوم الجمركية، وأن الإدارة الأمريكية يمكن أن تُعيد النظر بالتعرفة المفروضة على «إسرائيل» ليتبين لاحقاً أن مسألة الجمرك كانت بالفعل على جدول الأعمال، ولكنها لم تكن البند الأكثر سخونة، إذ شملت المباحثات 4 قضايا، أولها: إيران وبرنامجها النووي، والثانية: ترتبط بتجدد الحرب على غزة ومستقبل

عقد اتفاق مع حماس، وكانت سورية أيضاً على جدول الأعمال، والبند الأخير ركز على مسألة التجارة والرسوم الجمركية، لكن مع متابعة المؤتمر الصحفي، وكل التسريبات التي تلت اللقاء، يتبين أن رئيس وزراء الكيان عاد «خالي اليدين» بحسب تعبير الصحافة «الإسرائيلية» فالرئيس الأمريكي على ما يبدو أعاد تحديد الخطوط التي يسمح للكيان أن يتحرك ضمنها، وحذر نتنياهو ضمناً من مخاطر التعدي على المصالح الأمريكية، حين ذكره بحجم المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لجيش الاحتلال.

عن الرسوم الجمركية

كانت «إسرائيل» أعلنت بشكل استباقي، أنها سترفع جميع الرسوم على السلع الأمريكية، إلا أن الخطوة لم تكن كافية لحمايتها، وقرر الرئيس الأمريكي فرض تعرفه تصل إلى 17% على كافة السلع «الإسرائيلية» بآداء وجود عجز تجاري كبير لصالح الكيان! وكان الطرفان قد وقعا عام 1985 اتفاقية للتجارة الحرة، أفضت إلى نشاط تجاري كبير وصل في 2024 إلى 37 مليار دولار. وبحسب «جمعية الصناعيين في [إسرائيل]» ستخسر «الصادرات الإسرائيلية» 2,3 مليار دولار بسبب الرسوم الجمركية، وقد ينتج عن ذلك أن يخسر ما بين 18 ألف إلى 26 ألف مستوطن وظائفهم، في ظل حالة اضطراب كبيرة يعيشها اقتصاد الكيان، وتحديداً بعد النفقات الكبيرة التي خسرتها «إسرائيل» في حرب غزة.

وعقب زيارة نتنياهو إلى الولايات المتحدة، تبين بشكل جلي أن ترامب لن يقدم للكيان أي تسهيلات بهذا الخصوص، وعند سؤاله عن إمكانية تغيير رأيه بشأن الرسوم المفروضة، أجاب: «ربما لا!» في إشارة إلى أن 17% هذه ستتحول حتماً إلى أداة ابتزاز أمريكية، وربما

تستهدف ضبط السلوك الصهيوني في الشرق الأوسط من جهة، والعمل على نقل صناعات التكنولوجيا الفائقة إلى الولايات المتحدة.

عن إيران وسورية

ظهر على وجه نتناهاو ارتياح حينما تحدث ترامب عن أن الخيار العسكري مطروح مع إيران إن لم تدخل الأخيرة في مفاوضات مع واشنطن، لكنه سرعان ما تبين أن ترامب أبلغ نتناهاو بأن إيران مستعدة للتفاوض، وهذا ما بدأ تناوله على نطاق واسع في الصحافة، بل وبدأت الأنباء تتحدث عن عقد لقاء تمهيدي في سلطنة عمان في 13 نيسان الجاري، ما يعني أننا أمام تحضيرات لمفاوضات مباشرة دون وسيط بين إيران والولايات المتحدة، وهو ما يعني أن الخيار العسكري ليس مطروحاً بالشكل الذي جرى الترويج له، أي أن ترامب يريد من «إسرائيل» ألا تفكر في العمل باتجاه معاكس، عبر الإعلان بشكل صريح عما تقضه المصلحة الأمريكية في اللحظة الحالية، وإن كانت ملامح المفاوضات غير واضحة حتى الآن، إلا أن مخرجاتها لن تؤدي حتماً لتفكيك البرنامج النووي الإيراني، وربما ستجد واشنطن نفسها في موقع أضعف بالمقارنة مع المفاوضات السابقة التي انسحب ترامب من الاتفاق الذي نتج عنها.

من جانب آخر، ويعد أن كان نتناهاو يتوقع دعماً أمريكياً للاعتداءات «الإسرائيلية» في سورية، أبدى الرئيس الأمريكي موقفاً مغايراً، بعيداً عن الطريقة التي تحدث فيها ترامب عن المسألة، يبدو أننا أمام موقف أمريكي يرى ضرورة الوصول إلى توافق مع تركيا بدلاً من إطلاق يد الكيان في هذا الملف، بل وطلب ترامب من نتناهاو وعلى الهواء وأمام الجميع، بأن يتصرف بشكل «عقلاني».

غزة والحرب

إن كان موضوع الحرب في غزة لم يحسم بعد، إلا أن ترامب قال: إن «الحرب ستتوقف في مرحلة ما لن تكون في المستقبل البعيد للغاية» وهي إشارة تضاف إلى بدء دخول الولايات المتحدة بشكل مباشر على خط المفاوضات مع حماس، وبعيداً عن «الإسرائيليين» ما يجعل من المنطقي التفكير بأن الأجال الزمنية الممنوحة لنتناهاو قاربت على الانتهاء، حتى أن أودي سومر الخبير في العلاقات بين الولايات المتحدة والكيان في جامعة تل أبيب، قال: إن «إسرائيل» لم تحصل على «شيك مفتوح من واشنطن» وقال أيضاً: «لسنا أمام حب غير مشروط» بل إن واشنطن بحسب سومر تنتظر من «إسرائيل» أن تتصرف بشكل محدد.

وإن عدنا إلى الأيام الأولى من حرب غزة، فقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة رأت الفرصة سانحة لتسخين المنطقة، ولذلك كانت المليارات الكثيرة التي جرى تقديمها لدعم الحرب وسيلة لا لدعم «إسرائيل» فحسب، بل في الواقع لاستخدامها بغرض تأجيج التناقضات داخل الدول الأساسية في المنطقة، بغية تفجيرها لكن هذا لم يحدث، ما يدفع صناع القرار في واشنطن إلى التفكير بشكل مختلف، حتى لو أدى ذلك إلى ارتدادات كبيرة داخل «إسرائيل» ففي واشنطن لن يكون دخول نتناهاو إلى السجن، وحدث هزات كبرى في النظام السياسي «الإسرائيلية» إلا ضريبة لا بد من دفعها في نهاية المطاف، ما يفتح الطريق أمام الأطراف الفلسطينية لتوحيد صفوفها، وحصاد ما يمكن حصاده على ضوء الواقع الجديد.

بعيداً عن الطريقة التي تحدث فيها ترامب عن المسألة يبدو أننا أمام موقف أمريكي يري ضرورة الوصول إلى توافق مع تركيا بدلاً من إطلاق يد الكيان في هذا الملف

في الختام، يبدو أن نتناهاو لم يستطع تحقيق أيّاً من الأهداف الموجودة على جدول أعمال المفاوضات مع الرئيس الأمريكي، بل ثبتّ الأخير مصالح بلاده، وأكد أنه يملك بالفعل قدرة هائلة لفرض ما يريد على «الإسرائيليين» وليس العكس!

هل ستكون أسلحة أوروبا التفاوضية فعالة؟

بعد إعلان ترامب عن فرض رسوم جمركية تصل إلى 20% على جميع الصادرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة، بدأ الحديث داخل دوائر القرار في الاتحاد الأوروبي حول ضرورة صياغة رد على الخطوة الأمريكية، وبدأ الاتحاد يأخذ خطوات ملموسة، ويهدد باستخدام إجراءات «فعالة».

ديما النجار

يشكل عائقاً حقيقياً للحرك المشترك. فموجب القواعد المعقدة للاتحاد الأوروبي، فإن تصعيد الخلافات التجارية يتطلب عادة دعم «أغلبية مؤهلة» من العواصم الأوروبية أي ما لا يقل عن 15 من الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد. وحتى في الحالات التي يمكن للمفوضية قانونياً أن تتجاوز فيها الحكومات الوطنية، فإنها تميل إلى بناء تحالفات، تضمن التغطية السياسية للسلطة التي تمارسها، عبر توافق حكومات دول وازنة في الاتحاد الأوروبي. كما أن تفعيل «البازوكا التجارية» التي تكلم عنها الاتحاد تحتاج إلى ما لا يقل عن ستة أشهر قانونياً. لتدوير الزوايا الحادة، يسعى خلالها الاتحاد الأوروبي لتصميم الإجراءات الانتقامية بكل حذر وببطء، وتأخذ بالاعتبار كل سلعة على حدة. فعلى سبيل المثال: تم استثناء مشروبات الباربيون المستورد لحماية النبيذ والويسكي الذي تعتبر فرنسا وإيطاليا المصدرين الأساسيين له. لكن من الواضح أن مصالح الدول السبع والعشرون ستؤخذ بعين الاعتبار، لكل بحسب وزنه، مما يفتح الباب للامريكي لأخذ دول الاتحاد الأوروبي فرادى مستغلاً التناقضات الكبرى التي تفاقمت بين هذه الدول في السنوات الماضية. حتى الآن تبدو ألمانيا وفرنسا وإسبانيا دول راغبة في التلويح بكل وسائل الردع، في حين رفضت المجر الموافقة على الإجراءات الانتقامية التي أعلنت مؤخراً، ولا تبدي إيطاليا حماساً لرفع الصوت عالياً على «حليفها» وتسعى رئيسة الوزراء ميلوني لزيارة ترامب قريباً. إن الاتحاد الأوروبي يشدد على تمسكه بقواعد

أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في بيان يوم الخميس 10 نيسان الجاري، ترحيبها بتعليق دونالد ترامب الرسوم الجمركية التي فرضها على الاتحاد الأوروبي بدوله السبع والعشرين. وعلقت بدورها الرسوم الجمركية الانتقامية على الصادرات الأمريكية للاتحاد الأوروبي التي تبلغ قيمتها 20.9 مليار يورو قبل أن تدخل حيز التنفيذ. وشددت في بيانها على رغبتهم بالتفاوض «البناء» ويسوق أوروبية-أمريكية واحدة بصفر- صفر تعرفه جمركية. ولوحت في بيانها بأن الاتحاد الأوروبي «يتابع تركيزه على تنويع شراكاته التجارية، من خلال التعاون مع دول أخرى تمثل 87% من حجم التجارة العالمية، وتتشرك معهم في الالتزام بالتبادل الحر والمفتوح للسلع والخدمات والأفكار». وامتلات الصحف بالحديث عن أسلحة اقتصادية رديئة أخرى. لكن هل ستكون أسلحة أوروبا التفاوضية فعالة؟!

يقول الاتحاد الأوروبي: إنه قادر على التصعيد إذا لزم الأمر، وأنه صمم «بازوكا تجارية مخيفة» «البازوكا مجاز يستخدم للتعبير عن سلاح مضاد للدروع» تعرف باسم: «أداة مكافحة الإكراه للرد على التنمر الاقتصادي الذي يمارسه ترامب».

تناقض مصالح دول الاتحاد تعاني دول الاتحاد الأوروبي من ثقل التناقضات الداخلية بينها، وخاصة بين دولها الكبرى كفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وذلك قد



تأريضا في دول يكون فيها دور الدولة ضعيفاً بالنسبة لسلطة رأس المال. كان ذلك جلياً عندما جرب الاتحاد الأوروبي هذا الإجراء عام 2018 ورفضت العديد من البنوك الكبرى والشركات الانضمام لنظام INSTEX «الآلية» دعم التبادل التجاري» خوفاً من العقوبات الأمريكية آنذاك. يقلل ديفيد كلاين، الباحث في مركز أبحاث ODI، من أهمية أسلحة الاتحاد الأوروبي في المفاوضات الحالية ويقول: إن رد فعل أسواق الأسهم كان السبب في الهدنة التي أعلنها ترامب، وليست الإجراءات الانتقامية والتهديدات التي أطلقها الاتحاد الأوروبي. يتحرك الاتحاد الأوروبي بحذر، ويعلن أنه لا يريد استخدام أقوى أسلحته في وقت مبكر من عملية التفاوض. فاحتمال فشل هذه الأدوات مبكراً قد يعرض الاتحاد لا فقط لخسارة المعركة مع الولايات المتحدة، بل لهزات كبرى تصيب جسده الذي يعتره ما يكفي من الأمراض.

منظمة التجارة العالمية، على الرغم من ضرب الولايات المتحدة بكل قواعدها عرض الحائط. فلو سار الاتحاد الأوروبي بنفس الاتجاه لخسر إحدى الركائز التي تنظم علاقة دول الاتحاد الأوروبي بعضها ببعض، وبحسب صحيفة بوليتيكو، فإن منظمة التجارة العالمية تشكل المحض النووي لتماسك جسد الاتحاد الأوروبي.

دور الدولة ورأس المال

يتضمن سلاح «البازوكا» الذي لوح به الاتحاد إجراءات تم استخدامها سابقاً عندما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران عام 2018. حيث تم العمل على تسوية المدفوعات داخلياً بين الاتحاد وإيران دون اللجوء إلى الدولار. مع أن هذا السلاح قد يكون فعالاً للغاية، فيما لو استخدم وتم التعاون مع دول البريكس، والعمل مع أنظمة المدفوعات الناشئة في معركتها على هيمنة الدولار إلا أن فعالية هذا السلاح يتم

«لاهاي» تعقد أولى جلساتها في القضية السودانية ضد الإمارات



يشهد الملف السوداني تطورات ملموسة على صعد مختلفة، فبعد مرور ما يقارب العامين على اندلاع الصراع على السلطة بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع، تدخل هذه المواجهة فصلاً جديداً، بسمته الأساسية تقدم ملحوظ للجيش السوداني ميدانياً في ظل بناء تحالفات جديدة على المستوى الإقليمي والدولي.

عتاب منصور

والأطفال الذين يعانون في هذه اللحظة الحرجة» هذا بالإضافة إلى تحذيرات من انتشار المجاعة في بعض المناطق. شكوى ضد الإمارات في لاهاي قدم السودان شكوى ضد الإمارات في محكمة العدل الدولية، واتهمها بتقديم مساعدات عسكرية وأمنية لقوات الدعم السريع، وكانت الخطوة السودانية تستهدف تقويض الدعم الذي تتلقاه مليشيا «الدعم السريع» فمحكمة العدل تختص بالقضايا بين الدول، ولا يمكن للجيش أن يرفع

الصراع تحول سريعاً إلى كارثة إنسانية في بلد يعاني أصلاً من صعوبات اقتصادية ومحاولات تفتيت مستمرة، وفي هذا السياق حذرت منسقة الأمم المتحدة المقيمة في السودان كليمنتين نكوينا سلامي، من التدهور في الوضع الإنساني، وذكرت في تصريحات صحفية أن «الناس في السودان في وضع يائس، ونحن نناشد العالم بالأينسى الرجال والنساء

شرساً من سودانيين تجمعوا في لاهاي، ما يزيد من الضغوط على الإمارات، التي تدخلت بشكل واضح في الصراع لصالح قوات الدعم السريع.

جلساتها في 10 نيسان الجاري، وبالرغم من رفض الإمارات لهذه الادعاءات ومطالبتها بسحب الدعوى، إلا أن القضية تتحرك، وشهد الوفد الإماراتي هجوماً

قضية على الطرف الداخلي في الصراع، لذلك توجه بالدعوة إلى محكمة لاهاي وعلى هذا الأساس ورفعت الدعوى السودانية في 6 آذار الماضي، وعقدت المحكمة أولى

مقابل حلم صناعي مشكوك فيه...



لا يزال هناك كثيرون من المحافظين يدعمون هذه السياسة، لكن يمكن أن نلاحظ بوضوح أن وحدة الجبهة المؤيدة لترامب بدأت تشهد تصدعات عميقة.

هل حقاً نؤلم الآن وننتفع لاحقاً؟

من الطبيعي أن تأثير انهيار السوق لم يصل بعد إلى غالبية مؤيدي ترامب من أصحاب الدخل المنخفض، فهم بعيدون نسبياً عن الاستثمار في الأسهم، كما أن تأثير الرسوم الجمركية لم يظهر بعد على الأسعار. ولهذا، لا يزال الكثيرون منهم يصدقون خطاب ترامب بأن الرسوم الجمركية ستؤلم الآن لكنها ستجلب الفائدة لاحقاً.

ولو تأملنا في التصريحات السابقة، سنلاحظ أن انتقادات ماسك واكمان وغيرهم توجهت نحو المستشارين الاقتصاديين المحيطين بترامب مثل نافارو ولوتنيك. نستنتج من ذلك أن الرسالة الضمنية هي أن ترامب اتخذ قرارات خاطئة فقط لأنه تلقى نصائح سيئة، ما يشير إلى أن مكانة ترامب في صفوف المحافظين لا تزال قوية، رغم وجود انقسامات عميقة حول سياساته.

حالياً، أبرز نقطة قوة لدى ترامب هي الوقت، إذ إن الانتخابات القادمة - النصفية - لا تزال تبعد أكثر من عام ونصف. حتى ذلك الحين، لن يواجه مقاومة سياسية حقيقية داخل البلاد، ولا يملك معارضوه وسائل فعالة لإيقاف تنفيذ سياساته. ولكن الزمن أيضاً هو نقطة ضعفه الكبرى: خلال هذين العامين فقط، من غير الواقعي أن ينجح ترامب في تحويل المجتمع الأمريكي من «أصحاب البديل الرسمية» إلى عمال مصانع.

بالنسبة إلى المرحلة القادمة من الحرب التجارية، فإن تصريحات مسؤولي حكومة ترامب توحي ببعض المعلومات الهامة. في 7 نيسان، صرّح وزير الخزانة الأمريكي بيسينيت بأن هناك أكثر من 70 دولة تسعى إلى التفاوض مع الولايات المتحدة. إذا ربطنا

المعروف بيل أكامان Ackman Bill، والذي أعلن دعمه لترامب في حملته الرئاسية لعام 2024 بعد محاولة الإغتيال، فقد وجّه أيضاً انتقادات شديدة للسياسة الجمركية خلال عطلة نهاية الأسبوع. وصرّح بأن هذه السياسة ستجلب «شتاءً نووياً اقتصادياً» للولايات المتحدة، واتهم وزير التجارة الأمريكي لوتنيك بأنه غير مبال بانهيار سوق الأسهم لأنه يملك استثمارات ضخمة في سندات الخزانة الأمريكية، والتي ترتفع قيمتها عند انخفاض السوق، ولهذا فهو يدفع باتجاه فرض التعرفة الجديدة. وعلى الرغم من أن أكامان تراجع عن هجومه الشخصي على لوتنيك يوم الإثنين 7 نيسان، إلا أنه تمسك برأيه بأن سياسة التعرفة خطأ جسيم، وأكد أنه أصبح هدفاً لهجوم إلكتروني من مؤيدي ترامب.

أما المؤسس الشريك لسلسلة بيع أدوات البناء والمواد «هوم ديپوت Depot Home The» - كينيث لانغوني Ken Langone - وهو من كبار ممالي الحزب الجمهوري على مدى عقود، قال في 7 نيسان إن السياسة الجمركية الجديدة تفتقر إلى المنطق ومتطرفة للغاية، مشيراً إلى أن ترامب تلقى نصائح اقتصادية غير معقولة.

ومن جانب آخر، كانت ولاية أيوا - وهي ولاية جمهورية بامتياز منذ عام 2016 - ممثلة بالسيناتور الجمهوري المخضرم تشارلز غراسلي Grassley Charles، قد تقدمت بمقترح قانون مع مجموعة من النواب من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، يهدف إلى الحد من سلطة الرئيس في فرض الرسوم الجمركية بشكل أحادي. إلا أن تمرير هذا المشروع عبر الكونغرس لا يزال موضع شك، وقد هددت حكومة ترامب باستخدام الفيتو لعرقلة.

الأمثلة المذكورة أعلاه تم اختيارها بعناية لتظهر أن حتى بعض أكثر داعمي ترامب ولاءً أصبحوا يرفضون سياسته الجمركية. بالطبع

في عطلة نهاية أسبوع واحدة، انقلبت الأوضاع رأساً على عقب. تمر سوق الأسهم الأمريكية بتقلبات حادة تشبه الأفغانية. قام بعض المحللين في وقت سابق بتحليل المنطق الكامن وراء سياسات ترامب الجمركية والقوى الدافعة خلفها، وحذروا من مخاطر محتملة في سوق الأسهم. لكن الصورة القاتمة التي رسمها هؤلاء لنتائج الحرب التجارية التي أطلقها ترامب لم تصل إلى حد ما حدث في أسواق الأسهم الأمريكية وحول العالم بشكل متتابع. توقع هؤلاء - وأنا منهم - أن تتأثر الأسواق، لكن أن تنهار خلال يومين فقط، لم يكن الأمر في حساب إلا فئة قليلة من المحللين.

■ نشيت تشونغ* ترجمة: عروة درويش

2020 نتيجة جائحة كورونا. لا يصعب تخيل أن المعارضين لترامب داخل الولايات المتحدة أصبحوا أكثر غضباً، ما دفعهم إلى تنظيم مظاهرات حاشدة في أنحاء البلاد خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضية.

لكن ما يهمني أكثر هو ردود أفعال الجهات التي كانت في الأصل من داعمي ترامب تجاه القرار الجمركي الجديد وانهيار السوق. وحتى الآن، لا توجد استطلاعات رأي موثوقة تعبر عن رأي قاعدة الناخبين المحافظين المؤيدين لترامب، لذلك يمكننا أن نحاول فهم المشهد من خلال تصريحات بعض الشخصيات البارزة.

إيلون ماسك، الداعم لحملة ترامب الانتخابية، ورئيس «قسم كفاءة الحكومة»، والممثل عن رأسمال وادي السيليكون، كان خلال الأشهر الأخيرة من أبرز الشخصيات التي تمهد الطريق لترامب وتدعمه بقوة، وساهم بشكل نشط في «تطهير» الجهاز الفيدرالي الأمريكي. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، لم يكتف بالتعبير عن رغبته بخفض الرسوم الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة وأوروبا، بل سخر على وسائل التواصل الاجتماعي من المستشار التجاري المتشدد نافارو Navarro. مشككاً في مستوى ذكائه. بدوره، ردّ نافارو عليه قائلاً إن ماسك مجرد رجل يركب سيارات. أما شقيق ماسك، كيمبال ماسك - عضو مجلس إدارة تسلا، فقد وجّه انتقاداً علنياً على وسائل التواصل، معتبراً أن إجراءات ترامب الجمركية ما هي إلا «ضريبة دائمة» على الشعب الأمريكي.

أما نجم وول ستريت ومدير صندوق التحوط

وفقاً لما نقلته شبكة CNN، فقد قدر البعض أن مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» خسر 5 تريليونات دولار أمريكي من قيمته خلال يومي 2 و3 نيسان، وإذا ما أضفنا باقي الأسهم الأمريكية خارج هذا المؤشر، فإن الخسارة الإجمالية لسوق الأسهم الأمريكية خلال اليومين قد تصل إلى 7 تريليونات دولار أمريكي.

حتى تاريخ 8 نيسان، ارتفع العائد على سندات الخزانة الأمريكية الأجلة لعشر سنوات، بمقدار 42 نقطة أساس منذ أدنى مستوى له في 4 نيسان. عندما صبغ اللون الأحمر شاشة كمبيوترات متابعة أسواق الأسهم الأسبوع الماضي، وهو اللون الذي يدل على هبوط أسعار الأسهم في السوق الأمريكية، يخطر ببال المتابع سؤال طريف، لكنه مهم: كم تساوي منظومة الصناعة التحويلية التي تمتلكها الصين حالياً؟

من خلال هذا الانخفاض السريع في سوق الأسهم الأمريكية خلال أيام معدودة، يمكن القول إن ترامب مستعد للمراهنة بـ 7 تريليونات دولار أمريكي على إمكانية أن تبني الولايات المتحدة منظومة صناعية مشابهة لما تملكه الصين حالياً. وهذه الفرصة، كما أرى، تقل عن نسبة 50 بالمئة بكثير.

انهيار سوق الأسهم الأمريكية خلال الأيام الماضية هو الأكبر منذ انهيار السوق في آذار

صرّح بأن هذه السياسة ستجلب «شتاءً نووياً اقتصادياً» للولايات المتحدة واتهم وزير التجارة الأمريكي لوتنيك بأنه غير مبال بانهيار سوق الأسهم لأنه يملك استثمارات ضخمة في سندات الخزانة الأمريكية

ترامب يخاطر بمنظومة الاقتصاد العالمي



شبكات الضمان الاجتماعي لتقليل قلق المواطنين من المستقبل، ما يؤدي إلى تحرير جزء من المدخرات وتحفيز الاستهلاك، كما حدث في أمريكا عام 1965 عند إطلاق نظام التأمين الصحي لكبار السن أثناء فترة قاعدة الذهب. أو تصميم سياسات شاملة لتشجيع الاستثمار في الموارد البشرية، عبر تقديم مبالغ نقدية صغيرة تشجع المواطنين على التعليم المهني والنشاط البدني، مع إجراء تقييمات دورية. وهي فكرة شبيهة بما تقوم به بعض شركات التأمين الصحي في عدة دول، حيث تقدم حوافز مالية مقابل التزام المشتركين بممارسة الرياضة وإجراء الفحوصات الدورية.

كما يمكن تنفيذ إصلاحات مالية محلية تعتمد على تصنيف المناطق واستخدام التقنيات الحديثة لتقليل الهدر في الإنفاق العام. لكن بغض النظر عن المسار المتبع لتحفيز الطلب، فإن قدرة المواطنين على زيادة الاستدانة وصلت إلى الحد الأقصى، ما يعني أن الخيار الأكثر واقعية أمام الصين الآن هو الاستخدام الفعال والمكثف للموارد المالية التي تملكها الحكومة المركزية.

* اتفاقية «مارالغو» (Lago-a-Mar Agreement) ليست اتفاقية حقيقية وموثقة حتى الآن. بل هي مصطلح افتراضي يستخدم في المقال الصيني. الاتفاقية المفترضة تحاكي ما يشبه نسخة متشددة جداً من «اتفاقية بلازا» (Accord Plaza) التي جرى توقيعها عام 1985 بين أمريكا وعدد من شركائها الاقتصاديين الكبار، والتي أجبرت اليابان حينها على خفض قيمة الين مقابل الدولار. لكن اتفاقية مارالغو، بحسب المقال، قد تكون أكثر قسوة وظلماً.

* تشين تشونغ: بروفيسور في كلية الاقتصاد في جامعة تسينغهاوا، وزميل مشارك في معهد ماساشوستس. حائز على عدد من الأوسمة، منها جائزة بكين للإنتاج العلمي.

مع أمريكا 68,5 مليار دولار أمريكي، علماً أن اليابان هي أكبر حامل لسندات الخزنة الأمريكية، وتملك أكثر من تريليون دولار منها. وإذا عدنا إلى التحليل الذي عرضته سابقاً حول رؤية بيسينغ وميران لاتفاق نقدي دولي جديد، يمكننا أن نخمن أن اليابان قد تكون أول من يطلب منه توقيع ما يسمى بـ «اتفاقية مارالغو».

لكن إذا كانت هذه الاتفاقية كما وصفها ميران في مقالاته، فهل سترضى اليابان بأن تتحول تريليون دولار من سنداتها الأمريكية إلى «ورق بلا فائدة» لا يباع ولا يسترد ولا يعطى عليه أي عائد على مدى مئة عام؟

بالنسبة لتأثير ذلك على السوق المالية، فقد شهدت السوق الأمريكية بعد الانهيار الكبير يومي 2 و3 نيسان حالة من الذعر عند افتتاح الأسواق الآسيوية يوم الإثنين 7 نيسان، إذ اندفعت بعض رؤوس الأموال نحو البيع العشوائي بسبب الحاجة العاجلة للنقد، مما أدى حتى إلى انخفاض بنسبة 0,13 بالمئة في صناديق أسواق المال المدعومة بأدوات الدين الأمريكية قصيرة الأجل، والتي تعتبر عادة الأكثر أماناً.

في الظروف الطبيعية، من الصعب أن نشهد ذعراً مشابهاً في سوق الأسهم خلال المدى القريب. لكن بما أن تأثير الرسوم لم ينتشر بعد، ينصح المستثمرون باتباع نهج محافظ، والتركيز على تقليل المخاطر في قراراتهم الاستثمارية.

أما على مستوى الاقتصاد الحقيقي، فيبغض النظر عن مزاعم ترامب حول التقدم في المفاوضات، فإن التحدي الأوضح أمام الصين هو احتمال حدوث فك ارتباط تجاري حاد مع الولايات المتحدة. وأكثر الحلول وضوحاً في هذه المرحلة هو تعزيز الطلب المحلي. وفي هذا السياق، فإن دعم السياسات من الحكومة المركزية يصبح أمراً بالغ الأهمية.

وقد كنت قد تناولت في السابق عدة تصورات لسياسات محتملة، مثل: زيادة الإنفاق على

بدلاً من تخفيفه، وسيجعل من الأصعب تمويل المنتجات العامة العالمية. ثانياً، يمكنهم فتح أسواقهم بشكل أكبر للسلع الأمريكية، وشراء المزيد منها، بهدف إنهاء الممارسات التجارية «غير العادلة» والضرورة.

ثالثاً، يمكنهم زيادة إنفاقهم الدفاعي وشراء المزيد من الأسلحة الأمريكية، ما سيخفف العبء عن الجنود الأمريكيين ويخلق وظائف جديدة في الداخل الأمريكي.

رابعاً، يمكنهم الاستثمار داخل الولايات المتحدة وافتتاح مصانع فيها. وبهذا، يمكنهم تجنب الرسوم المفروضة على صادراتهم. خامساً، يمكنهم ببساطة إصدار شيك لوزارة الخزنة الأمريكية للمساهمة في تمويل المنتجات العامة العالمية.

اليابان والخسارة

من منطلق «الذهب لا يشتري العظام، لكن يدفع ثمنها»، أعلن وزير الخزنة بيسينغ أن الولايات المتحدة ستعطي الأولوية لليابان في مفاوضات التجارة. ولتهيئة الأجواء لهذه المفاوضات وإرسال رسالة إيجابية إلى الأسواق المالية، أمر ترامب بإعادة النظر في صفقة استحواذ شركة يابانية على شركة أمريكية للصلب. أما شركة تويوتا اليابانية فقد أعلنت أن أسعار سياراتها في السوق الأمريكية لن ترتفع رغم الرسوم الجديدة. هذا الإعلان دفع مؤشر نيكيا الياباني للارتفاع بنسبة 6 بالمئة عند افتتاح السوق يوم الثلاثاء.

مع ذلك، من الجدير بالانتباه أن بيسينغ شدد في تصريحاته على أن المفاوضات مع اليابان ستشمل أربعة محاور: «الرسوم الجمركية، والحوافز غير الجمركية، وقضايا العملة، والدعم الحكومي. وهذا يؤكد أن خفض الرسوم فقط غير كاف، فكما أن اتفاقية «بلازا» السابقة لم تنجح في خفض الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة، فإن ترامب يسعى إلى إعادة المحاولة مرة أخرى. عام 2024، بلغ الفائض التجاري الياباني

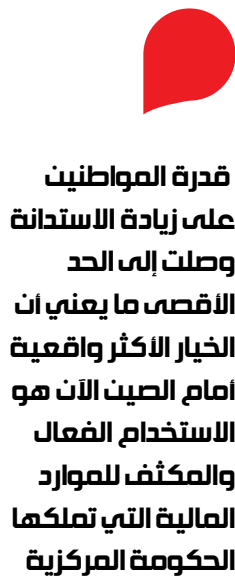
هذا مع تصريحات ترامب بأنه يود فرض رسوم جمركية على الصين بينما يتفاوض مع دول أخرى، يوضح أن الهدف هو محاولة عزل الصين.

ربما يتوقع العديد من القراء كيف سترد بقية دول العالم على سياسة «العصا الغليظة» الجمركية. ومن يعرف شيئاً بسيطاً عن نظرية الألعاب يدرك أن بعض الدول ستجنب الرد بالمثل، وستحاول عبر تقديم تنازلات أن تكسب مزايا تجارية مقارنة بدول أخرى. لكن رفض الولايات المتحدة مقترحات من فيتنام والاتحاد الأوروبي تقضي بتخفيض الرسوم الجمركية المتبادلة إلى الصفر، يوضح أن ترامب هذه المرة يريد من الآخرين أن يدفعوا ثمناً باهظاً للغاية، قد يفوق تخيلات الكثيرين.

تخيلوا أن دولاً مثل المكسيك وكندا، التي ترتبط ارتباطاً اقتصادياً وثيقاً بالولايات المتحدة وسبق لها أن وقعت اتفاقيات تجارة حرة معها بعد مفاوضات مباشرة مع ترامب، فرضت عليها رسوم جمركية بنسبة 25 بالمئة قبل أسابيع. أما أستراليا، التي تعد من أقرب حلفاء أمريكا دبلوماسياً وعسكرياً، وقدمت تنازلات في الميزان التجاري لصالح واشنطن، فقد فرضت عليها رسوم بنسبة 10 بالمئة. بل حتى «إسرائيل»، التي بادرت بخفض رسومها على الواردات الأمريكية إلى الصفر، لم تسلم من رسوم إضافية بنسبة 17 بالمئة.

إذاً، ما هو حجم الثمن الذي على الدول الأخرى دفعه لإرضاء ترامب؟ وما هو الثمن المطلوب كي يضمنوا أن ترامب لن يتراجع عن الاتفاق بعد توقيعه؟ المستشار الاقتصادي لترامب ستيفن ميران (Miran Steven)، اقترح على الدول الراغبة بتفادي الرسوم الأمريكية خمس خطوات رئيسية يمكن تلخيصها بكلمة واحدة: «ادفعوا أكثر».

أولاً، يمكن لتلك الدول قبول فرض رسوم على صادراتها إلى أمريكا دون رد، ما سيوفر عائدات لوزارة الخزنة الأمريكية تُستخدم في تمويل المنتجات العامة. والعبء هنا أن أي رد بالمثل لن يؤدي إلا إلى تفاقم العبء



المثقف والسلطة... تدجين الوعي وتفخيخ الثقافة



// ينطوي مفهوم السلطة في العالم المعاصر على أكثر من معنى، وتتعدد دلالاته: السلطة المادية، وهي سلطة الدولة التقليدية، تعمل على التدجين وإعطاب العقل، وتبليد الحس الإنساني، من خلال أدواتها من أجهزة قمع ومؤسسات رسمية بيروقراطية، تأتمر مباشرة من قبل السلطة السياسية.

رمز السالم

- كتاب الحرب الثقافية الباردة، من يدفع للزمار - فلكي تواجه اليسار الواقعي ينبغي أن تخلق يساراً مفترضاً ممسوخاً ومشوهاً، وظيفته تغيير شكل الصراع، من كونه صراعاً مباشراً بين ثقافة بائدة عاجزة، وثقافة جديدة تفرض نفسها على المشهد وتتجاهل أبرز رموز الفكر والرواية والشعر والمسرح والسينما والموسيقى في حينه، إلى صراع ذات طابع «ثقافي» يركز على الثائوي ويتجاهل الرئيسي... يتحدث في كل شيء سوى أسس النظام السائد. تمخضت تلك المحاولة عن تشكيل طابور من المثقفين في مختلف دول العالم، وبت التشويه ظاهرة معولمة حسب خصائص كل بلد وبنيتها الاجتماعية ومستوى تطوره، فكان المثقف الواقعي أمام سلطة معنوية جديدة أكثر تأثيراً من السلطة التقليدية وأدواتها من قمع مباشر. يمكن أن نسميها سلطة الخطأ الشائع، سلطة صناعة الرأي التي باتت في ظل عصر الإعلام الرقمي ذات الطابع الاحتكاري سلطة أولى.

التشويه في البلدان الطرفية شمل كل أنساق الوعي الاجتماعي، ولم يقتصر على الأحزاب والتيارات السياسية، بل شمل الأديان أيضاً، فلكي تشوه دور الدين مثلاً، ينبغي أن تخلق ديناً موازياً من خلال قراءة انتقائية للتراث، والتقاط أكثر صفحاته انحطاطاً والتي عكستها اجتهادات بعض الفقهاء من وعاظ السلاطين وصراعاتهم، تبرير القتل والهمجية، وعممت على حساب الدين كحاجة روحية للإنسان، وأحد أشكال فهم ماهيته ومعنى وجوده في الطبيعة

السلطة المعنوية، سلطة ما هو سائد، وما يفرض على الرأي العام من أفكار وسياسات ببسطار الإعلام، ومن خلال استحداث رموز، وتسليع الإنتاج الثقافي - سلطة ريع الاستكتاب - وتشويه مقولات ومفاهيم الفكر السياسي الديمقراطية، الوطنية، الثورة، وتمييعها، وتشويه الدين، وإعادة إنتاجه ليتحول إلى أداة وظيفية في السياسة، بدلاً من أن يبقى أحد مكونات العالم الروحي، وثقافة شعبية تستوجب الاحترام... وغيرها من المظاهر التي تندرج في إطار عناصر القوة الناعمة.

صناعة التشويه... سلطة ناعمة

تشوه الثقافة السياسية في العالم المعاصر لم يعد ظاهرة عابرة ملازمة لمراحل تطور الوعي عبر التاريخ، وتفاوت قدرة العقل البشري في كشف قوانين الطبيعة والمجتمع، بل باتت عملية منسقة ومدروسة، يجري تصنيعها منذ تشكيل منظمة الحرية الثقافية في خمسينيات القرن الماضي.

بعد إفلاس المكارثية كظاهرة إرهاب ثقافي سافر ضد الرأي الآخر، طالت خيرة العقول والمبدعين في حينه، ولكنها لم تفلح في تطويعهم. وعجزها عن وقف المد الثقافي التنويري من خلال القمع المباشر، تفتق العقل البراغماتي الأمريكي، عن فكرة التشويه، من خلال تفخيخ الثقافة الجديدة من الداخل، حسب اعترافات رجالات السي أي إي لاحقاً

المثقف وسلطة الطائفة

مع تنامي الخطاب الطائفي على خلفية حالة الفراغ الناشئة بعد تفسخ مشروع الدولة الوطنية، وما نتج عنه من ارتداد في الوعي الجمعي نحو انتماءات ما قبل الدولة، باتت سلطة الطائفة أحد أشكال السلطة المعنوية. المثقف الطائفي، أو بعبارة أدق المتخالف، هو ظاهرة طارئة في الثقافة السورية، فالطائفية هي أحد تعبيرات الفوات الحضاري، ولا تستطيع أن تنتج - كما اعتقد - مثقفاً حقيقياً على غرار البنى الاجتماعية الأخرى في التاريخ، وكل ما تستطيع إنتاجه في حقل الثقافة، هو نوع من الدعاية والتخريض المغلف بالتهريج السياسي المتمترس في خندق المقدس، دون أن يمتلك أية مشروعية، سوى أنه إحدى نتائج الأزمة العامة في البلاد، حيث ظهر مزاج طائفي - شعوبياً - كرد فعل غالباً على التشبيح والممارسات الاستفزازية للأجهزة الأمنية في السلطة الساقطة من جهة، والسم الذي تبثه وسائل الإعلام من جهة ثانية، ونزعة الإسلاموفوبيا المعولمة من جهة ثالثة، ولهذا كان ينبغي تفهم هذا المزاج والمرونة في التعاطي معه، والتفهم هنا لا يعني الانصياع له بقدر ما يعني الدفع باتجاه تغيير البيئة السياسية الاقتصادية الاجتماعية، التي أنتجته، اللافت للانتباه هنا هو تبني بعض الأقدام الخطاب الطائفي والتماهي مع ما هو سائد - إعلامياً، ومع تصاعد الخطاب الطائفي في هوامش الأزمة وجد هؤلاء فرصة ذهبية للتعبير عن الذات العاجزة والمحبطة، بعد 8 ديسمبر سال لعاب بعض هؤلاء، وتبين أن هذا النموذج على أتم الاستعداد، حتى يتحول إلى مثقف سلطة بكل دلالات هذا المصطلح، وبكل ما ينطوي عليه سلوك هذا النموذج بنسخته السورية، من تمسح برأس السلطة، واجترار خطاب موارد ذرائعي تبريري يحاول أن يجمل ممارسات النخبة

الحاكمة، ولا سيما أن أغلبهم ذوو خبرة في هذا المجال، لأن جلهم أصلاً كانوا في هوامش السلطة الساقطة، أو من زبائنهم، وتشربوا بثقافة اللهاث وراء الموجة السائدة، واستجداء الفتات على مائدة السلطان، هذا النموذج هو نسخة مستحدثة، طبق الأصل قص ولصق عن هوبرة شيحة الدعاية والتخريض لدى السلطة الساقطة والسعار الطائفي، الذي كان ستارة لتبرير التعفيش والسراقات والإتاوات والابتزاز.

المثقف المشتبك

المثقف إما أن يكون مشتبكا، أو لا يكون، النقد هو المعادل الموضوعي لماهية المثقف، ومييار النقد الموضوعي هو إجراء عمليات التحليل والتكريب والاستقرار، ومعرفة توازن القوى، ورؤية العلاقة بين المقدمات والنتائج عند قراءة أية ظاهرة، وهو ما يسمح بالتنبؤ باتجاه تطور حدث أو ظاهرة ما، مما يفتح الباب على إمكانية صياغة المهمة حسب الظرف الملموس، وهو ما يمكن اعتباره إنتاجاً معرفياً، وإبداعاً وقيمة مضافة. شرط الإبداع الأول هو الحرية بمعناها الواسع، أي التحرر من كل ما يعيق ميكانيزم العقل، وقدرته على الابتكار والكشف، أي تجاوز السلطة بشقيها التقليدي السوط وبيروقراطية المؤسسة الرسمية، والمعنوي الخضوع لما هو سائد ورائج، يضاف إليها أيضاً ضرورة التحرر من أنا الفرد، وإيجاد علاقة توازن بين أنا الفرد والأنا المبدعة... أن حق الذات المبدعة المشروع أن يكون لها جمهورها، ودارة معجبيها وهي التي تغني العالم الروحي للإنسان، ينبغي ألا يؤدي بها إلى الانزلاق إلى الشعبوية واللهات وراء الحركة العفوية للجمهور، والوعي العفوي الذي يتخذ أحياناً شكلاً غريزياً.

المثقف إما أن يكون مشتبكا أو لا يكون النقد هو المعادل الموضوعي لماهية المثقف ومييار هو إجراء عمليات التحليل والتكريب والاستقرار

الضحية الصامته

يقف الطفل الصغير ذو الثلاثة عشر عاماً طوال النهار أمام مسند يعرض فيه محل للألبسة الجاهزة بضاعته على الرصيف. ينادي الطفل للزبائن يستقبل ويناقش ويساوم ويبيع ضمن معايير رسمها له «المعلم»، مالك المحل، مثل أي رجل بالغ. القطعة بس خمسين ألف، وعند سؤاله عن أجره، يجيب الطفل متلعثماً، خمسين ألف، باليوم؟؟ ويأتي الجواب صاعقاً، «لا بالأسبوع!!»

إيمان الأحمد

ثمة الكثير في تناول ما تخلفه الحروب من خراب ودمار وموت وجراح جسدية ونفسية، ويعتبر الأطفال الشريحة الأكبر والأكثر تضرراً والضحية الصامته التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها.

حسرة عن حسرة تختلف

«كل واحد همو على قدو» تقولها إحدى السيدات لقاسيون مع زفرة ألم، أولى هموم الأم توفير حاجات أبنائها الأساسية وتربيتهم والسعي لمستقبل آمن لهم، بينما تتجلى هموم العامل بالحصول على عمل وأجر كاف يؤمن به الحد الأدنى من حاجاته الأساسية التي تبقى وعياله على قيد الحياة، أما الأطفال فينبغي أن تكون همومهم مختصرة بأن يدرسوا ويلعبوا ويكبروا في بلاد آمنة. وتضيف سيدة أخرى: لكن انقلبت الحالة اليوم، فكثير من الأطفال تركوا مدارسهم، وقسم كبير منهم اضطروا للعمل وإعالة أنفسهم وعائلاتهم، ضمن سياق معقد لا يتوفر فيه العمل للكبار وأصحاب الخبرة والمعرفة، وأجور هؤلاء مجحفة لا تكفيهم ولا تكفي



حقوق الطفل المنصوص عليها «حياة كريمة وتعليم ولعب... إلخ»، وضرورة عدم تشغيله أساساً، فضلاً عن استغلاله في العمل، ولكن يتشارك كثيرون في الرأي أن هذه «الحالة المثالية» لا يمكن أن تحدث في واقع مغاير يفرض شروطه، فالأسرة السورية كانت وما زالت تعاني الكثير الآن وقبل الحرب. وفي حالة التعامل مع وقائع وتفصيل الحياة الفعلية، يكون الأفضل للطفل أن «يذهب إلى العمل ويتعلم صنعة وينشغل بعمله بدلاً من التسكع وتعلم سيئات الشارع، خاصة إذا كان تاركاً

عائلاتهم، فكيف بالأطفال الصغار الذين يجري استغلالهم في سوق العمل بأبشع الطرق، هذا إذا اعتبرنا توصيفه كسوق للعمل دقيقاً، في بلد لا توجد فيه صناعة وزراعة وعملية الإنتاج شبه متوقفة. أما الأمهات، فيكفي لأي أحد أن يدقق في العيون المنكسرة، والنظرات الممتلئة من بضاعة إلى أخرى لا تستطيع شراءها رغم حاجتها الماسة لها.

نقاش حاد وجاد

يجري بين الأهالي نقاش حاد وجاد حول عمل الأطفال. يوافق الجميع على

للمدرسة! بينما يرى آخرون أن «العمل نفسه ضمن شروط مجحفة سوف يؤثر بسلوكه سلباً ويعلمه ما هو أسوأ من سيئات الشارع، وأولها الرضوخ للاستغلال... إلخ». يفرض هذا النقاش حاجة ملحة لضرورة العمل والإسراع في خروج البلاد من الوضع القائم، والتأسيس لبلاد تحمي طفولة أطفالها وحقوقهم في العيش الكريم وتستثمر فيهم لضمان بقائها واستمرار وجودها، فالأطفال سيكبرون ليكونوا الأجيال القادمة والتي ستشارك في تحديد مستقبل البلاد.

كانوا وكنا



.. وطعام ليس للجائعين المفلسين.. وفر

عيد دون معيدين وطعام ليس للجائعين المفلسين وفرص عمل نادرة. صورة غلاف جريدة قاسيون العدد 484 السبت 8 كانون الثاني 2010. فكيف هو حال العيد في 2025 في ظل الأوضاع الحالية؟



ماذا يفعل أفيخاي في القنيطرة!

أثارت الصور التي نشرها الناطق باسم جيش الاحتلال «الإسرائيلي» أفيخاي أدريعي والتي تظهر تجوله في القنيطرة جنوب سورية والتقاطه صوراً تذكارية استهجان واستنكار السوريين. وتحولت صور أدريعي، خلال دقائق فقط، إلى الموضوع الأكثر حديثاً وتداولاً على منصات التواصل الاجتماعي، ويندرج ما قام به أدريعي ضمن أعمال جيش الاحتلال العدوانية الأخرى من الاستهدافات المتكررة للأراضي السورية، وقيامه بضرب مواقع ومستودعات عسكرية ومطارات... إلخ والتحليق المستمر في سماء وأجواء سورية ومحاولاته لاحتلال المزيد من أراضيها، بالإضافة إلى أهدافه الدعائية والتي عبر عنها الناطق باسم جيشه من خلال التعليقات التي رافقت نشره لهذه الصور، في محاولة لإجهاض فكرة مقاومة الاحتلال والتغلبية على الأخبار التي تناقلتها وسائل الإعلام أخيراً حول المواجهة البطولية المباشرة لأبناء الجنوب السوري ومنع العدو من التوغل داخل الأراضي السورية، ولكسر الروح المعنوية للسوريين خاصة بعد أن أضعفها الفعل البطولي لأبناء الجنوب مؤخراً وإهانة روحهم الوطنية.

أخبار ثقافية



اتحاد الكتاب يرفض التدخل بشؤونه

أثار قرار تشكيل مجلس لتسيير أعمال «اتحاد الكتاب العرب» في سورية، انتقادات كثيرة من كتاب ومثقفين سوريين، واعتبروا أن إقراره أولاً ليس من صلاحيات «الأمانة العامة للشؤون السياسية» التابعة لوزارة الخارجية، وثانياً الاتحاد هيئة مستقلة عن الدولة وليس على الأخيرة إصدار قرارات والتدخل في شؤونها، وأصدر أعضاء الاتحاد في 10 نيسان الجاري بياناً جاء فيه: «إن الاتحاد مؤسسة ثقافية وطنية عريقة تأسست على مبادئ الاستقلالية وتؤمن بأن التداول الديمقراطي للمناصب والمواقع هو السبيل الأوضح لضمان الشرعية والتمثيل الحقيقي للإرادة الجمعية لأعضائها... وانطلاقاً من هذه المبادئ، فإننا نعتبر عن رفضنا القاطع لما جرى مؤخراً من تشكيل لجنة جديدة بديلة للجنة المنتخبة، دون الرجوع إلى قواعد الانتخاب الأصولية، ودون أي سند شرعي أو تفويض قانوني من الهيئة العامة. ونرى في هذا الإجراء مساساً خطيراً بجوهر العمل النقابي والثقافي، وتجاوزاً صريحاً لأعرافنا المؤسسية. إن ما حدث لا يملكنا، ولا يعبر عن إرادتنا، بل نراه سابقة خطيرة وتعدياً على الحقوق والأليات الديمقراطية التي قامت عليها هذه المؤسسة».

لا حل اقتصادياً لأزماتنا الاقتصادية!



يواصل الوضع المعيشي للغالبية الساحقة من السوريين، تدهوره المستمر منذ سنوات. تعبر عن هذا التدهور أرقام عديدة، ربما أهمها هو شكل توزيع الثروة، الذي كان يمنح 80% من الثروة لـ 10% من السكان، و20% لـ 90% من السكان لحظة فرار بشار الأسد، ولم يتم حسابه بشكل دقيق بعد ذلك،

■ سعد صائب

يضاف إلى هذه الأرقام العامة، واقع أن عجلة الاقتصاد ما تزال متوقفة عملياً، والإنتاج الصناعي والزراعي يعمان بالحد الأدنى. حتى الآن، لا توجد خطة واضحة لكيفية النهوض بالواقع الاقتصادي المدمر، هناك كلام عام عن «المنافسة الحرة» تارة، وعن «اقتصاد حر» و«خصخصة» تارة أخرى، إضافة إلى حديث متكرر عن رفع العقوبات والمساعدات والاستثمارات.

طريقان لا ثالث لهما!

أياً يكن التوجه الاقتصادي الذي سيتم اعتماده، «حتى الآن ليس هناك بالمعنى الملموس توجه اقتصادي واضح، وما يجري على الأرض يجري بحكم العطالة، أي كاستمرار لما كان».

فإن الطريق الأول المدخل إليه سياسي بالضرورة، في حال كانت هناك رغبة في رفع العقوبات، وفي استجواب الاستثمارات، فهذا

يتم بالضرورة عبر الخضوع لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين الاقتصادية، وللشروط السياسية المعلنة وغير المعلنة للامريكان... وهذا أمر بات واضحاً لكل ذي نظر. المشكلة في هذا الخيار، هي أن التاريخ يعلمنا أمرين لا يمكن القفز فوقهما.

الأول: هو أن الخضوع لكل الشروط السياسية الأمريكية لا يعني بالضرورة رفع العقوبات.

الثاني: هو أن الخضوع للشروط الاقتصادية لصندوق النقد والبنك الدوليين يعني بالضرورة تردي الوضع الاقتصادي، وإضعاف دور جهاز الدولة، وزيادة هشاشة البلاد ككل، وتعميق احتمالات الانفجار مجدداً.

الطريق الثاني، مدخله سياسي أيضاً، ولكنه يستند إلى استرضاء الداخل لا الخارج، الشعب السوري لا الدول... يبدأ هذا الطريق بتوحيد الشعب السوري، وتجميع قواه وحشدتها باتجاه واحد، عبر التوافق والحوار والمشاركة السياسية الحقيقية.

بهذه الطريقة يمكن توحيد البلاد جغرافياً بشكل فعلي، ما يعني إعادة تشكيل السوق الوطنية الواحدة التي لا يمكن حتى التفكير بإعادة إقلاع الاقتصاد دون تشكيلها.

بالتوازي، فإن نموذجاً اقتصادياً محدداً ينبغي اعتماده، هو أقرب في طبيعته لاقتصاد بلد محاصر يسعى لكسر الحصار، وبالتالي يستفيد من إمكانياته الداخلية للحد الأقصى ويمنع أي

شكل من أشكال الفساد، عبر رقابة شعبية ومشاركة شعبية حقيقية، وعبر إعادة توزيع جدية للثروة الموجودة، للسماح بتدوير عجلة الاقتصاد، عبر إكمال دورة إنتاج- توزيع/ تبادل- استهلاك.

كسر الحصار ممكن عبر خيارات سياسية داخلية جريئة تتجه نحو الناس وتستند إليهم، وعبر خيارات سياسية خارجية جريئة تستند إلى التعاون مع الدول التي لها مصلحة في استقرار سورية، والتي لا تخاف عقوبات أميركا وشروطها، وهذه دول موجودة ووازنة وعلى رأسها الصين وروسيا.

ينبغي أن نتذكر دائماً، أن الأزمات الاقتصادية تتحول مع الوقت وبالضرورة إلى أزمات اجتماعية وسياسية. وفي وضعنا السوري الهش، فإن الفواصل الزمنية قصيرة جداً، قصيرة إلى الحد الذي يصبح فيه عدم البدء الفعلي بحل المشكلات الاقتصادية صاعق تفجير للسلم الأهلي، بحكم وجود أطراف عديدة تسعى بكل ما لديها من أدوات لتفجير بلادنا من الداخل، وعلى رأسها «إسرائيل».

الخلاصة، هي أن الحلول الفعلية للأزمات الاقتصادية العميقة التي نعيشها لا يمكن أن تكون إلا سياسية، وسياسية من نوع محدد يقوم على الاستقواء بالشعب السوري ويوحدته وبمشاركته الفاعلة المباشرة، أولاً وأخيراً...

حتى الآن ليس
هناك بالمعنى
الملموس توجه
اقتصادي واضح وما
يجري على الأرض
يجري بحكم العطالة
أي كاستمرار لما كان